مجتمع الأعمال

مجلة اقتصادية فصلية

تصدر عن

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

رئيس التحرير

علي يوسف

فيلا رقم ١١

شارع جمال احمد القضاة

حي الفضيلة

خلف محطة محروقات المناصير

شارع الملكة رانيا العبد الله

(شارع الجامعة الأردنية)

هاتف: ٥٣٣٧٢٠٨-٥٣٣٨١٣٩-٥٣٣٧٤٥٧-
٥٣٣٨٠٣٥ (٩٦٢٦+)

فاكس: ٥٣٣٧٦٢٤-٥٣٣٧٦١٧ (٩٦٢٦+)

البريد الألكتروني:
jba@orange.jo
www.jba.com.jo

ص.ب. ٩٢٦١٨٢
عمان ١١١٩٠ الأردن

في هذا العدد

الإفتتاحية	٣
منتدى أزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو	٤
د. جواد العناني في المنبر الاقتصادي (الاقتصاد الاردني - المشاكل والحلول)	٧
معالي سميح بينو - رئيس هيئة مكافحة الفساد في المنبر الاقتصادي	١٢
معالي حمدي الطباع في افتتاح المؤتمر العربي الهندي في ابو ظبي	١٨
أمين عام جامعة الدول العربية يستقبل رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب	٢٠
البنك الاوروبي لاعادة الاعمار يجري مباحثات حول البيئة التشريعية الناظمة للاستثمار في الاردن	٢١
وفد جمعية الصناعيين ورجال الاعمال المستقلين (موصياد) يزور الجمعية ويبحث تعزيز علاقات التجارة والاستثمار بين الاردن وتركيا	٢٢
المنبر الاقتصادي للجمعية يستضيف سفير الولايات المتحدة الامريكية لدى الاردن	٢٤
الهيئة العامة العادية لجمعية رجال الاعمال الاردنيين تعقد اجتماعها السنوي	٢٦
وفد خبراء الاتحاد الاوروبي يجتمع بمعالي رئيس الجمعية وامين السر ويناقش سبل تعزيز مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الاردني	٢٨
ملف البنوك في الاردن	٢٩
أداء البنوك الاردنية - د. محافظ البنك المركزي	٢٩
نظام إدارة النقد الالكتروني Corporate@Arabi من البنك العربي	٣٠
بنك الأردن... دعم لحركة الاستثمار والاقتصاد الوطني	٣١
البنك الإسلامي الأردني	
رائد العمل المصرفي الإسلامي في الأردن	٣٥
بنك الإسكان يرعى ملتقى الصناعات الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة	٣٨

الإفتتاحية

باشرت جمعية رجال الاعمال الاردنيين نشاطاتها من مقرها الجديد بشارع الملكة رانيا العبدالله، وبدأ من خلال المقر الجديد الذي تم شراؤه ومن ثم توسعته وتحديثه تنظيم سلسلة جديدة من النشاط اطلق عليها (سلسلة المنبر الاقتصادي) فاستضافت الجمعية خلال الاشهر القليلة الماضية معالي الدكتور جواد العناني الخبير الاقتصادي الاردني المعروف الذي قدم محاضرة بعنوان الاقتصاد الاردني- المشاكل والحلول. كما استقبل المنبر الاقتصادي معالي السيد سميح بينو رئيس هيئة مكافحة الفساد، ودار الحديث في محاضرته حول انجازات هيئة مكافحة الفساد كركن اساسي من اركان الاصلاح الاقتصادي في القطاعين العام والخاص. حيث اوضح معاليه ان القطاع الخاص الاردني شريك للهيئة في مكافحة الفساد والمفسدين وخلال الفترة الماضية شاركت الجمعية في المؤتمر العربي الهندي الثالث وفي ازمة الديون السيادية لمنطقة اليورو واثرها على قطاع الاعمال العربي. كما استقبلت الجمعية وفد البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية بحضور عدد من اعضاء مجلس ادارة الجمعية حيث دار الحديث حول فرص ومناخ الاستثمار في الاردن. وكان سعادة سفير الولايات المتحدة السيد ستيوارت جونز ضيف المنبر الاقتصادي للجمعية حيث القى محاضرة اكد فيها قدرة الاردن على مواجهة التحديات الاقتصادية الصعبة التي يمر بها مشيراً الى ان الاستثمارات الاميركية المباشرة وغير المباشرة في الاردن ناهزت ٢ر٢ مليار دولار كما اشاد سعادة السفير بالاصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام ويقوم بها الاردن.

وقد احتوى هذا العدد على ملف حول اداء البنوك الاردنية عام ٢٠١١ ونشاطات البنوك المشاركة في الملف. حيث قدم معالي محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز مقالاً افتتاحياً لهذا الملف اشار فيه الى قدرة البنك المركزي على المحافظة على استقرار وسلامة ومنعة الجهاز المصرفي وتعزيز دوره في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلف وهكذا تتواصل نشاطات الجمعية المحلية والعربية والدولية في اطار الجهود المبذولة من كافة الجهات المعنية في الدولة لمواجهة الوضع الاقتصادي والتي يقودها ويوجهها بشكل مباشر صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق

العين حمدي الطباع

رئيس الجمعية

معالي حمدي الطباع يقدم ورقة عمل في منتدى ازمة الديون السيادية لمنطقة اليورو حول اثر الازمة على قطاع الاعمال العربي

تلبية لدعوة الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . شارك معالي رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب السيد حمدي الطباع في منتدى» ازمة الديون السيادية لمنطقة اليورو :الابعاد والتداعيات والعبر المستخلصة للاقتصاد العربي» الذي عقد في بيروت يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٣/٢٩ حيث قدم ورقة عمل بعنوان « أثر ازمة الديون السيادية لمنطقة اليورو على قطاع الأعمال العربي» استعرض فيها تداعيات أزمة ديون أوروبا على الدول العربية وانعكاس ذلك على نشاطات القطاع الخاص كالسياحة والمقاولات والإستثمار والمصارف والنقل والتجارة الداخلية والخارجية وغيرها من نشاطات إقتصادية.

فعلى صعيد السياحة ذكر الطباع بانه عندما تعمد البلدان الأوربية إلى التقشف وسيادة حالة من الركود فسيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي على السفر الخارجي والسياحة الأوروبية في المنطقة العربية ، لاسيما في بلدان يحتل القطاع السياحي مكانة هامة في الاقتصاد الوطني كالمغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان،

وعلى صعيد الإستثمار والمصارف وأسواق المال اشار الى انه من المرجح أن يتراجع تدفق الاستثمارات الأوروبية نحو البلدان العربية أو على اقل تقدير سوف يراوح في مكانه ، ويمكن أن تؤدي هذه الأزمة إلى انسحاب البنوك الدولية الرئيسية من تمويل بعض المشاريع

العربية بسبب انحسار مواردها، مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على الدول العربية وبنوكها المحلية للتمويل الذاتي لبرامجها التنموية مما يؤدي إلى تراجع هامش المناورة الإئتمانية لهذه الدول وتوزيع الطاقة الإئتمانية بين القطاعين العام والخاص.

وقد تسببت أزمة اليورو إلى جانب عوامل تتعلق بالأحداث السياسية العربية إلى تراجع نشاط أسواق المال العربية بسبب تراجع تعاملات الأجانب، وبعض المستثمرين المحليين، الذين فضلوا الادخار بالسندات وبالتالي سحب أموالهم من الأسهم،

ومع تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار وبعض العملات العربية وسيادة معدلات الفائدة المنخفضة فستنخفض قيمة وأعباء الديون العربية المحررة باليورو على الحكومات والمصارف العربية .

ولكن في المقابل فإن المصاعب التي تواجه منطقة اليورو فيما يتعلق بالديون السيادية ساهمت في اتساع فروق التأمين على مبادلات مخاطر الديون السيادية والائتمان في هذه المنطقة. وأي ارتفاع في أسعار الفائدة العالمية سوف يسفر عن ارتفاعات مماثلة في أسعار الفائدة في المنطقة العربية.

وأما على صعيد التجارة الخارجية فسيكون لأزمة منطقة اليورو أثار إيجابية وسلبية على التجارة العربية حيث سيؤدي تراجع سعر صرف اليورو إلى انخفاض تكلفة المستوردات العربية من أوروبا وبالتالي تراجع أسعارها على المستهلك. وفي المقابل ستقل منافسة الصادرات العربية لارتفاع تكلفتها نسبياً باليورو إضافة إلى السياسات التقشفية لدول اليورو مما سيؤدي إلى تراجعها.

وفي نطاق المعونة الخارجية الأوروبية والمشروعات المشتركة مع قطاع الأعمال العربي بين معالي رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب ان التزام الاتحاد الأوروبي بتقديم معونات للقطاع الخاص في بعض البلدان العربية سيتأثر بالتأكيد باستمرار هذه الأزمة وبالتالي تقليص هذه المعونات المقررة في ظل أتفاقات الشراكة العربية الأوروبية، كما أن هناك عدد من البرامج والمشروعات التي ينفذها الاتحاد الأوروبي في الدول العربية لتطوير قدرات الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم التي تسهم في وجود قطاع خاص نشط ليتمكن من تطوير منتجاته لتواكب متطلبات الاسواق الأوروبية. وقد تساهم الأزمة في تخفيض المخصصات الأوروبية لمثل هذه البرامج والمشروعات. إضافة إلى أن مشروعات الطاقة المتجددة كمشروع Desertech للطاقة الشمسية الذي يمكن أن يتأثر بهذه الأزمة يبقى تنفيذه رهن توفر الإستثمارات الأوروبية.

ثم قدم معالي السيد حمدي الطباع تصورا حول الحلول المقترحة لمواجهة تداعيات هذه الازمة

على النحو التالي :

١- ضرورة إعادة النظر باتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية ومراجعتها بحيث يتم إزالة الغبن الذي يلحق بالإقتصادات العربية نتيجة هذه الإتفاقيات ولا سيما في شروط التجارة المتبادلة والمنافسة والآثار التي لحقت بقطاع الصناعة العربي.

٢- تشجيع التجارة العربية البينية من خلال تفعيل وتنفيذ إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإعطاء السلع العربية الأفضلية والأولوية عند طرح عطاءات المشروعات ولا سيما مشروعات الإسكان والبناء والبنى التحتية. هذا بالإضافة إلى استغلال المزايا والأفضليات التي تتيحها اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنظمات الإقليمية لإنسياب التجارة بين دول تلك المنظمات كدول الجامعة العربية.

٣- على القطاع الخاص العربي تحسين مستوى جودة ومواصفات السلع

والخدمات المنتجة عربياً لترقى إلى مستوى المواصفات الأوروبية والعالمية لرفع قدرتها التنافسية في الأسواق العربية أولاً ومن ثم في الأسواق الأوروبية والعالمية الأخرى ثانياً لتخفيف أثر ألأزمة الأوروبية على التجارة العربية. كذلك يجب الإستفادة من مزايا تراكم المنشأ للصناعات العربية في التصدير إلى الأسواق الخارجية.

٤- إدارة المصارف العربية لتعاملاتها الخارجية وقروضها الخارجية ومحافظها الإستثمارية مع الأسواق النقدية والمالية العالمية بعيداً عن المخاطر وعدم الإعتماد الشديد على تقارير مؤسسات التقييم العالمية التي ثبت في حالات كثيرة أنها كانت مضللة خلال الأزمة المالية العالمية.

٥- إصلاح السياسات التجارية من خلال العمل على تنويع الشركاء الاقتصاديين كدول مجموعة البركس مثل روسيا والبرازيل والصين والهند وكذلك البحث عن تقوية العلاقات مع إفريقيا باعتبارها اقتصاديات ناشئة يجب

الاستفادة منها.

٦- عدم الاعتماد الشديد على الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في قطاع السياحة وتشجيع السياحة العربية البينية والبحث عن بدائل لدى دول أخرى .

٧- على الدول العربية غير النفطية البحث عن مصادر طاقة بديلة، كمشاريع الطاقات المتجددة من الشمس والرياح والماء والطاقة الحيوية والبدء الجاد في الإستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة وبالتعاون مع الدول والشركات التي تمتلك التكنولوجيا والخبرات اللازمة لهكذا مشروعات.

٨- على الدول العربية حماية اقتصاداتها من الإغراق السلعي الخارجي والمنافسات غير المتكافئة والإحتكارات ولا سيما في القطاع الزراعي الذي لا زال يحظى بدعم وتشجيع الدول الأوروبية.

٩- وفي ظل تراجع البنوك الأجنبية عن تقديم خطوط ائتمانية طويلة المدى، بسبب تداعيات الأزمة المالية الأوروبية ، يجب التفكير في بدائل تمويلية لمشاريع أخرى مثل مشاريع الطاقة والمياه والتي تحتاج بدورها الى تمويلات ضخمة، يمكن ان تلعب السندات دوراً رئيسياً فيها.

١٠- على الدول العربية التي تملك احتياطات نقدية هائلة طرح مشاريع تطوير كبرى وبالتالي تحريك عجلة الإقتصاد وتنشيط حركة قطاع الأعمال العربي .

ومن الجدير بالذكر ان برنامج المنتدى تضمن ثلاث جلسات عمل تحدث فيها عدد من كبار المسؤولين والخبراء في الشان الاقتصادي العربي تناولوا في اوراق العمل التي قدمت اثار ازمة اليورو على مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول العربية

الدكتور جواد العناني يحاضر في المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الاعمال الاردنيين حول الاقتصاد الاردني - المشاكل والحلول

غياب التفكير الاستراتيجي لمواجهة المشكلات احد العوامل الداخلية المؤثرة على الاقتصاد الاردني

القى معالي الدكتور جواد العناني محاضرة في المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الاعمال الاردنيين وذلك يوم الاحد الموافق ٢٠١٢/٤/١ حول الاقتصاد الاردني- المشاكل والحلول وفيما يلي النص الكامل للمحاضرة:

يمر الإقتصاد الأردني الآن في امتحان يظهر مدى صلابته، وقدرته على تحمل أعباء المرحلة الحاليه، والتي تمتزج فيها التحديات الداخليه بالتحديات الخارجيه. ولنبدأ بأهم التحديات الخارجيه:

أولها: الأزمة الماليه والاقتصاديه التي فاجأت العالم، وأثقلت كاهله، وانتشرت في أوصال الاقتصاد العالمي كله في مراحل متفاوته. وقد وصلت هذه الأزمة الى الأردن بعد مرور سنة على بدايتها، لا من حيث أثرها ولكن من حيث قبول الحكومة الأردنيه بوجود ازمة بعد حالة إنكار امتدت لسنة تقريباً. وقد تأثرالأردن بهذه الأزمة بعد أن أحدثت شللاً في اقتصادات دول الخليج العربي، والتي توفر السواد الأكبر من دخل الأردن بالعملات الأجنبيه.

وقد تضافرت هذه العوامل في تعطيل سوق المال، وشلل الاستثمار العقاري، وتأثر القطاع المصرفي بالإفلاسات والاحتياطات الإضافية مقابل الديون الرديئه، مما أبطأ حركة الإئتمان. وتحولت البنوك من حالة (Pump priming)، أو ضخ السيوله بقوه الى تجفيف المصادر، إلا للمقتدرين.

وثانيها: أن الأردن بعدما كاد يسترد أنفاسه، ويبدأ في لملمة أموره. فوجئ بالأزمة الأوروبيه. وهذه الأزمة ساهمت في إعادة التشاؤم وروح الأزمة الى الاقتصاد الدولي، وأبقت اقتصاد دول الخليج قلقاً رغم عودة أسعار النفط الى الارتفاع ثانيه. ولذلك استمر الاقتصاد الأردني في دورة الأزمة الاقتصاديه.

وثالثها: الربيع العربي والذي شهد ثورات وتقلبات على الساحة العربيه أطاحت بأربعة رؤساء دول في سنه واحده وغيرت صورة العلاقة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع العربي تغييراً شاملاً عميقاً لا عودة عنه. ولكن هذا لم يكن بدون ثمن، فقد بلغت كلفته عشرات بلايين الدولارات، وكشفت عمق الفساد والتآكل الذي كان ينخر في هياكل الدول العربية.

وأما المؤثرات الداخليه في الأردن، فيمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: عدم قدرة المؤسسات في الأردن على الاستجابة للتحديات التي تأتي من الخارج، وهشاشة البنية الاقتصادية والتي استمتعت وعانت خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ من شهوة الربح السريع، التحول الى الاستثمار العقاري، وفرة المال القابل للإقراض، وغياب الرقابة، ونقص الشفافيه والحكمانيه، والجرأة على مخالفة القوانين وإغفالها بدون رقابة فعاله. وقد خلق هذا البالون أو الفقاعة الكبيرة داخل الاقتصاد الأردني فرصة للتراجع الكبير.

ثانياً: رغم النجاح الكبير الذي حققته بعض القطاعات مثل السياحة العلاجية والتعليميه. وقطاع التعدين، وقطاع الاتصالات حتى بعد الأزمة، إلا أن هذه لم ترق الى الحجم الذي كان يمكن أن تصل إليه، ولم تستطع أن تغطي الفوائض في هذه القطاعات فجوة الاستثمار.

ثالثاً: غياب التفكير الاستراتيجي في الأردن لمواجهة المشكلات في المدى القصير، أو المتوسط، أو الطويل. وقد بذلت جهود كثيرة لبناء استراتيجيه اقتصادية متعده داخل كل وزاره، وفي الخلوات الاقتصادية بمنطقة البحر الميت والعقبة سعت القيادة الهاشميه لبناء تصور استراتيجي مستقبلي، ولكن معظمها لم ير النور. وتفاقمت الثقة بالحكومات المتعاقبة التي اعتقدت أنها تملك الحلول والاستراتيجيه، ولكن سرعان ما فشلت وذهب ريحها. فالحكومه التي طال عمرها أوغلت في القوانين المؤقته، والمشروعات المشكوك فيها. والحكومات قصيرة الأجل ركزت على مشروعات ثبت بعد ذلك مخالفتها للقوانين أو غياب الشفافيه والحكمانيه في أختيارها ودراستها وتنفيذها..

رابعاً: علينا أيضاً أن نعترف أن القطاع الخاص مقصر وفيه فساد كما أتضح من حال كثير من الشركات. وثبت أن أبناء قيادات القطاع الخاص لم تعد الإعداد الصحيح لإدارة المؤسسات التي بناها أباؤهم وجدودهم.

وهنالك أيضاً مآخذ على مؤسسات المجتمع المدني سواء في قطاع الخدمات التطوعيه، أو في مجال النقابات المهنيه حيث مساهمتها في بناء الاقتصاد وتطوير التكنولوجيا، واقتراح الحلول يبقى محدوداً، وذا أثر محدود على مجمل التطوير. وفوق كل نقاط الضعف في مؤسسات القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني، فإن علاقاتها بين بعضها البعض وفيما بينها نفسها (Inter) وَ (intra) ضعيفة ولا يوجد تنسيق أو تعاون واضح.

والملخص أن المشكلة الأساسية في الأردن هي غياب الإستراتيجية الواضحة من قبل جهة معتمدة. ولو عدنا إلى تاريخ الأردن الإقتصادي منذ إنشاء الدولة الأردنية عام (١٩٢١) وحتى الآن ، فإننا نرى أن الأردن مر بدورات إقتصادية تفاوتت بين الإزدهار لفترات قصيرة، والتضخم، والكساد التضخمي، والكساد (١٩٤٠-١٩٢٩)

، وغيرها. وقد استطاع الأردن بالسياسات التصحيحية والمساعدات أن يحل الأزمات قصيرة الأجل.ولكن الأزمات طويلة الأجل لم تحل. والدليل على ذلك أن المؤشرات الإقتصادية الرئيسية بقيت كما هي في كل أنواع الدورات وعبر الزمن، وهذه التحديات الأساسية هي الفقر، البطالة ، نقص الطاقة ، المساعدات الخارجية، العجز التجاري، العجز في الموازنة، ضعف الطاقة الإنتاجية الصناعية، وغيرها.

ولكن المحزن ان الدورة التي نمر بها الآن قد كشفت نقاط الضعف في التصدي فها نحن في السنة الرابعة من الأزمة التي بدأت عام ٢٠٠٨ ، ودعونا نسأل الأسئلة التالية :١- هل تحسنت البطالة ومعدلاتها؟

١-هل نقصت نسبة الفقر؟

٢-هل رشدنا الإستهلاك الحكومي والخاص؟

٣-هل بنينا وعياً وطنياً للتفكير في الصالح العام مثل الخاص؟؟

٤-هل تحسن أداء الحكومات؟

٥-هل تراجع عجز الموازنة؟

٦-هل تحسن الميزان التجاري؟

٧-هل استفدنا من الفرص التي اتيحت لنا في الربيع العربي؟

٨-هل نقصت حالات الإفلاس؟

٩-هل تبنينا سياسات لانتشال المؤسسات المتعثرة؟

١٠-هل زادت الإنتاجية؟

١١-هل تحسن مستوى التعليم المدرسي والجامعي الا في بعض مدارس القطاع الخاص؟

١٢-هل زادت حالات العنف؟

١٣-هل نحن أكثر سعادة واطمئناناً للمستقبل؟

والإجابات على كل هذه الأسئلة ستكون سالبة، إذن فنحن أمام امتحان خطير. صحيح أن هنالك أسباباً خارجية دعمت المشكلة الإقتصادية، ولكن ما الحلول؟

نحن بحاجة الى ثلاثة أنواع من الحلول :

١- **الحلول الفورية:**

× أخذ قرارات سريعة بالتخلص من الحطب الميت في نارنا، وذلك بالسماح للشركات المتعثرة في سوق عمان المالي، والتي خسرت أكثر من نصف قيمتها إما بإعادة الهيكلة أو بالإفلاس خلال ثلاثة أشهر.

× تبني برنامج تدريب مهني بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص لخلق عشرة آلاف فرصة تدريبية كل ثلاثة أشهر، مع التزام كامل بالعمل وأخلاق المهنة.

× خلق شركات خدمات توظف اردنيين مكان العمالة الوافدة ومن هذه على سبيل المثال حراسة المنازل، إدارة الحدائق المنزلية، العناية بمزارع الغائبين، الصيانة الدورية للمنازل ، وغيرها...

× تخصيص مبلغ (٥٠) مليون دينار للصناعات الغذائية المنزلية وفق مواصفات متفق عليها، وبناء مجمع لتجميع هذه الأغذية، وتعليبها وتسويقها.

× تشجيع الزراعة الطبيعية (botanic) وغيرها.

× انشاء بنك الأرض، وبنك التنمية الأردني برأسمال لا يقل عن (٥٠٠) مليون دينار.

× أخذ قرار بتجميد الأجور والرواتب لمدة عام حتى تنفرج الأزمة.

× تشجيع السياحة نحو الأردن وتركيز الترويج في الاسواق المستهدفة. هنالك ضعف واضح في الترويج حتى داخل الدول العربية.

× النظر الفوري في الخدمات الصحية، ووضع أسس ومعايير لها، ومنع التعامل في هذا القطاع.

× تنظيم نقاط الحدود وتحسين أدائها.

٢- **المدى المتوسط:**

× تحديد مدة (٤) سنوات على أقصى حد لحل مشكلة الطاقة في الأردن، وإعادة النظر في التعاقدات مع شركتي (شل)، وبريتش بتروليوم، وغيرها ، حتى ولو أدى ذلك إلى منحهم امتيازات إضافية لمدة محدودة إن هم استطاعوا تسريع عمليات التنقيب والإنتاج.

× البحث الجاد في بناء مشروعات الطاقة البديلة.

× حل مشكلة النقل العام، وإعادة تنظيم القطاع بالكامل.

× تشجيع الإستثمار في القطاعات التنافسية في الأردن.

× بناء مشروعات كبرى مثل مصفاة بترول، ومد خط أنابيب وتطوير التعاون مع الجيران خاصة العراق، فلسطين ، وليبيا، وسوريا وفق تصور استراتيجي يمتد لسنوات طويلة..

× الحكومة الإلكترونية، وضرورة إنجازها دعماً للشفافية والنزاهة.

٣- <u>المدى الطويل</u>:

١- حل مشكلة المياه نهائياً .. بالتحلية أو ببناء مشروع كبير .

٢- بناء عاصمة سياسية جديدة للأردن.

٣- الإنتهاء من تطبيق مشروع اللامركزية.

٤- الإنتهاء من بناء قناة البحرين.

٥- تحقيق الإكتفاء الذاتي في الغذاء الحقلي والطاقة.

٦- الوصول إلى ميزان تجاري بدون عجز.

٧- تأمين صحي شامل لكل المواطنين.

٨- اعادة هيكلة التعليم في الأردن اعادة كاملة..

٩- تحقيق دخل سياحي سنوي والوصول به بعد (٥) سنوات إلى (٥) مليون سائح و (١٠) مليون بعد (٨) سنوات.

وهذه كلها عبارة عن أمثلة ، يجب أن تبرمج وفق خطة إستراتيجية كاملة، وبتعاون وثيق بين الأطراف الثلاثة (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني (أو السياسة والإقتصاد والإجتماع) وذلك بافتراض وجود أحزاب سياسية ناضجة ومتنافسة.

المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الاعمال الاردنيين يستضيف معالي السيد سميح بينو رئيس هيئة مكافحة الفساد

مكافحة الفساد ركن اساسي من اركان الاصلاح الاقتصادي في القطاعين العام والخاص

استضاف المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الاعمال الاردنيين معالي السيد سميح بينو رئيس هيئة مكافحة الفساد يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/٥/٢ حيث القى الضوء على موضوع مكافحة الفساد باعتباره ركناً من أركان الإصلاح الإقتصادي في القطاعين العام والخاص حيث تمت مناقشة أسبابه ومواطنه وسبل مكافحته وآثاره ونتائجه على التنمية الإقتصادية والمالية العامة والتشريعات والعلاقات الإقتصادية الخارجية وغير ذلك من عناصر إقتصادية متداخلة التأثير والتأثر بالفساد ومكافحته.

وقال معالي رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين في الكلمة الافتتاحية: لقد اعربنا في جمعية رجال الاعمال الاردنيين عن تعاون تام مع هيئة مكافحة الفساد وعقدنا اجتماعاً مع معالي الأخ سميح بينو وزملائه في الهيئة قبل اكثر من عام وكان لنا ضابط ارتباط لمتابعة العلاقات مع الهيئة وقلنا منذ البداية ان خطوات المكافحة تأخذ اشكالاً متعددة ومديات قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل وركزنا على دور القضاء وعلى التناول الاعلامي ومدى خطورته وها نحن نلتقي ثانية في اطار هذا التعاون ليس لنا هدف سوى خدمة اقتصادنا الوطني وتعزيز الثقة في مناخ الاستثمار في الاردن مستلهمين قول صاحب الجلالة حفظه

الله في كتاب التكليف السامي للحكومة السابقة حيث اكد جلالته على محاربة واجتثاث كل اشكال الفساد وتقديم كل شبهة فساد الى القضاء لتأخذ العدالة مجراها ويطبق القانون على الجميع من دون محاباة او مراعاة لأي اعتبارات اخرى فلا أحد فوق القانون ولا أحد فوق المساءلة

ومن هذه الروح برز موضوع مكافحة الفساد في السنوات الاخيرة كسبيل للإصلاح الإقتصادي والتنمية المستدامة والحفاظ على المال العام والخاص والتنمية الإدارية وشروط استلام المساعدات الخارجية وتدفق الإستثمارات عبر الحدود. حيث ينظر إلى الفساد على أنه داء خبيث نظراً لآثاره الاقتصادية سواء على مستوى الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصادياتها وقيمها الأخلاقية ونظامها التعاقدي الإجتماعي ، وليس هذا فحسب بل وتقويضها سياسياً وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقع المعاصر بدءاً من انهيار أنظمة حكم فاسدة بكل ما في الكلمة من معنى. وتزايد الضغوطات الشعبية العربية لمحافحة الفساد وآفاته المتعددة وتداعياته السلبية على كافة مناحي الحياة.

واضاف الطباع ان للفساد انواع وادوات ومطارح وأزمان وأشخاص، فقد يكون فساداً عرضياً فردياً ومؤقتاً وقد يكون مؤسسياً ومنتظماً في مؤسسات وقطاعات معينة تقل أو تنعدم فيها الأنظمة والرقابة وقد يكون مالياً أو إدارياً أو تشريعياً . وقد يشكل الفساد ظاهرة وثقافة يعاني منها المجتمع كافة وهو ما يطلق عليه بالفساد المنتظم أو الممتد وهذا أخطر أنواع الفساد بسبب تغلغله بكافة مفاصل المجتمع بحيث يصبح التخلص منه مهمة صعبة .

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن الفساد يضيف عبئاً نسبته ١٠٪ إلى تكاليف علاقات العمل عالمياً ، كما يضيف حوالي ٢٥٪ إلى تكاليف عقود الشراء في الدول النامية والتي قد تصل إلى تريليون دولار سنوياً وهذا يعادل ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي هذا بالإضافة إلى المساعدة على توزيع الثروة بشكل غير عادل.

واكد الطباع ان السلطات الثلاث في الاردن تنبهت إلى خطورة هذه الظاهرة في القطاعين العام والخاص و ضرورة مكافحتها ضمن أطر وبرامج الإصلاح الإقتصادي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من منظومة هذا الإصلاح ومطلب شعبي من كافة شرائح المجتمع . فقد تم سن العديد من التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد وصولا الى المنظومة التشريعية الحالية والتي تشمل قانون العقوبات وقانون هيئة مكافحة الفساد وقانون مكافحة غسيل الاموال وقانون حق الحصول على المعلومات وقانون الجرائم الإقتصادية وقانون ديوان المظالم وقانون اشهار الذمة المالية وآخرها مشروع قانون من اين لك هذا الذي تجري دراسته بين الحكومة ومجلس الأمة لتتبع مصادر الثروات الكبيرة غير المشروعة وملاحقة الفاسدين. وفي اطار هذه الملاحقة فإننا «نسمع قعقة ولا نرى طحناً» مما ينعكس سلباً على اوساط الرأي العام وعلى المستثمرين، وهنا نسأل عن دور القضاء الذي يعتبر الفيصل في قضايا الفساد ولماذا تحال قضايا الفساد في الشركات المساهمة الى مجلس النواب بدلاً من احالتها الى القضاء واين مسؤولية هيئة مكافحة الفساد ومراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة. وقد لاحظنا تسارعاً في تناول ملفات وتباطؤاً في تناول ملفات اخرى ونرى احكاماً في اتجاه معين ولا نرى احكاماً في اتجاهات اخرى.

وقال معالي حمدي الطباع انه لابد من الإشادة بالدور الذي تقوم به هيئة مكافحة الفساد وجهودها المشكورة في إشهار مفهوم مكافحة الفساد بشكل مؤسسي وحسب التشريعات المتوفرة وتعزيز مبادئ ومفاهيم النزاهة والشفافية والحاكمية الرشيدة في المؤسسات الوطنية وترسيخ الثقة بهذه المؤسسات وتوطيد أركان الرقابة المعنوية غير المرئية بما في ذلك إقرار الهيئة لمشروع قانون لحماية الشهود والمبلغين عن قضايا الفساد. وفي هذا المقام نستذكر قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم (واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون) صدق الله العظيم

وقد اثار السيد الطباع عدداً من التساؤلات التي تدور في الاذهان وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- هل منظومة التشريعات السارية لمكافحة الفساد في الأردن كافية؟
- ألم يحن الوقت لإعادة النظر في عدد من القوانين التي تعتبر كمطارح فساد ومنها قوانين ضريبة الدخل والشركات والضمان الإجتماعي ووحدتها الإستثمارية وقوانين وأنظمة المؤسسات العامة والمستقلة؟
- ألم يحن الوقت لمعالجة طرح المشروعات الكبرى تشريعياً ومؤسسياً وإدارياً وبالإشتراك والتعاون بين مختلف الإدارات الحكومية وبلجان وخبراء ومستشارين على مستوى عال من الخبرة والدراية الفنية والقانونية والإدارية والتنفيذية منذ دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع وحتى استلامه؟
- ما مدى التنسيق والتعاون بين هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات الرقابة الأخرى؟
- إلى اين وصل التحقيق في القضايا المحالة إلى الهيئة ولا سيما المشروعات الكبرى؟
- ما هي الآليات المتبعة للحفاظ على سرية التحقيق و عدم إغتيال الشخصية قبل صدور أحكام القضاء؟

سميح بينو في كلمته امام المشاركين في المنبر الاقتصادي لجمعية رجال الاعمال الاردنيين

القطاع الخاص شريك لنا في مكافحة الفساد والمفسدين

ثم القى معالي السيد سميح بينوا رئيس هيئة مكافحة الفساد كلمته في المنبر الاقتصادي للجمعية وفيما يلي النص الكامل للكلمة: أرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن صادق تقديري وخالص شكري لجمعيتكم الموقرة ممثلة بشخص رئيسها معالي الاخ السيد حمدي الطباع على اتاحة الفرصة لي للتحدث اليكم حول ما نسعى اليه واياكم لمحاربة كل مظاهر الفساد في بلدنا تعزيزا لمبدأ المساءلة والشفافية باعتبار ذلك مسؤولية وطنية مطلوبة من الجميع بصرف النظر عن القطاعات التي يمثلها كل منا.

مع التأكيد هنا على ان الهيئة تؤمن ايمانا لا يرتقي اليه الشك بأن كل مؤسسات المجتمع المدني ومن بينها مؤسسات القطاع الخاص شركاء لنا في حربنا على الفساد والمفسدين الذين استغلوا في غفلة من الزمن مناصبهم وسلطاتهم واحيانا سطوتهم لأرتكاب ممارسات فاسدة اوصلت مقدرات الوطن الى ما هي عليه الان وأوقعته في مشكلات لا حصر لها يحتاج حلها والتخلص منها الى سنوات.

فالفساد كما تعلمون آفة سرطانية تتفشى في المجتمات كافة غنيها وفقيرها ولعلكم وبحكم انفتاحكم على مجتمعات اخرى مستثمرين او مساهمين مصدرين او مستوردين عرفتم صورا لا حصر لها من ممارسات الفساد التي ربما يكون بعضها غير معروف في مجتمعنا، لكن الفساد يظل هو الفساد بصرف النظر عن آلياته وابطاله وبصرف النظر عن نتائجه.

الاخوة والاخوات الاعزاء ،

لم آت اليوم اليكم محاضرا بقدر ما اتيت لتبادل الافكار والاراء واياكم وبحث انجع السبل لمكافحة الفاسدين ومحاصرتهم والتوعية من مضارهم واخطارهم وكذلك بحث آليات تحصين المجتمع من شرورهم اضافة إلى الاستماع إلى وجهات نظركم في ما تحقق على هذا الصعيد.

لكن الموقف يستدعي مني ان اضعكم في صورة بعض انجازات هيئة مكافحة الفساد منذ تأسيها تنفيذا لتوجيهات ملكية سامية عام ٢٠٠٥ وحتى الان ومن هنا استطيع القول "إن الهيئة قطعت أشواطا متقدمة على صعيد محاربة

الفاسدين قياسا فيما مضى من عمرها الذي مر في ثلاث مراحل :

الأولى مرحلة التأسيس : والتي بدأت بصدور التوجيهات الملكية بأنشاء هيئة مستقلة لمكافحة الفساد وما تبع ذلك من وضع قانون لها ومن ثم تشكيل مجلسها الاول الذى تولى مسؤولية تأمين كوادرها المتخصصة وتجهيزها بالبنى التحتية .

والمرحلة الثانية مرحلة استقبال مئات القضايا والشكاوى والاخبارات وتمحيصها ودراستها واستبعاد الشكاوى والاخبارات التي لا تحمل في طياتها شبهات فساد ثم المباشرة في جمع المعلومات والتحقيق فيها واحالة بعضها الى القضاء .

أما المرحلة الثالثة وهي التي لاتزال مستمرة فهي المرحلة التي حملت في ثناياها اهم ملفات وقضايا الفساد كبيرة وصغيرة وهي التي يشهدها المواطنون ويعايشونها منذ فترة غير قصيرة رغم ما صاحبها من مفارقات كانت ايجابية في بعضها وسلبية في البعض الاخر الامر الذي كان يثير عشرات الاسئلة عند المواطنين المتلهفين والمتابعين والمراقبين لما يجري وخاصة اولئك الذين يستعجلون القبض على الفاسدين وفضح ممارساتهم وايداعهم وراء القضبان واسترداد ما نهبوا او استرداد جزء كبير مما نهبوا .

ولا أُخفيكم سرا أن فتح بعض ملفات الفساد لم تكن سهلة ولا ميسرة لأن بعض الفاسدين ان لم يكن كلهم – وهذا ما قلته اكثر من مرة – استعانوا في حبك فسادهم ولصوصيتهم بخبراء ماليين وقانونيين باعوا ضمائرهم مقابل اجر بخس او عمولة دنيئة واستثمروا ما وصلت اليه التقنيات الحديثة من وسائل لإخفاء معالم فسادهم وجيّشوا بعض مراكز القوى وأشخاصاً موتورين لاتهام الهيئة بالانتقائية أو التعامل مع القضايا الصغيرة دون الكبيرة وما إلى ذلك من اتهامات.

إن المتتبع لما أنجزته الهيئة التي طرقت ابواب كل الفاسدين دون تمييز وفق ما يوفره لها قانونها من صلاحيات

واختصاصات يلحظ زيف الاتهامات التي توجه اليها بانتظام اتهامات لا نلتفت اليها ولا نعيرها اهتماما بل فهمنا منها اننا على الطريق الصحيح خاصة أننا نتسلح بدعم وتشجيع وحدب جلالة الملك حفظه الله وتوجيهاته السامية سواء كانت توجيهات مباشرة لنا او من خلال تأكيداته وحثه المستمر للحكومات المتعاقبة على محاربة الفاسدين وتجفيف منابع الفساد وانه: " لا احد فوق القانون ولا احد فوق المساءلة ولا حصانة لمسؤول مهما بلغت مرتبته الاجتماعية او علا موقعه الوظيفي وقد تداولت وسائل الاعلام كافة اسماء شخصيات فاسدة كان لها وزنها وثقلها في المجتمع لكنها الان اصبحت اما هاربة او متوارية عن الانظار او وراء القضبان؟

وأرجو ان لا يتبادر الى ذهن اي احد منكم ان الصعوبات التي كانت تواجهنا تعني بأننا تعرضا أو نتعرض يوما لأي شكل من اشكال التدخل او الضغوط إنما كانت وما زالت صعوبات تنحصر في حجم وطبيعة بعض ملفات الفساد وبما هية التجاوزات المالية والادارية والقانونية وكذلك في كثرة وثائقها واوراقها التي تحتاج الى خبرات محاسبية وقانونية ومترجمين.

ناهيك عن ان بعض الفاسدين اتلفوا وثائق كثيرة كانت مخزنة على اجهزة حواسيبهم لكننا استطعنا الوصول اليها و استرجاعها بوسائل تقنية لم يفطن اليها الفاسدون بعد .

أيها الأعزاء ،

لقد اضرت ممارسات وقرارات اتخذت بشأن بعض ملفات الفساد بجهود الهيئة التي بذلت على مدى عدة اشهر واساءت الى مصداقية الاردن بين دول العالم ولربما تؤثر سلبا على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٢ الذي حقق ايضا تراجعا خلال العام الماضي وبأعتقادي ان ما جرى لن يكون نهاية المطاف لأن حقوق الوطن لا تضيع مع مرور الايام وحقوق ابنائه لن تنسى مهما أُتخذ من ترتيبات.

عموماً فإن هيئة مكافحة الفساد ماضية في اداء واجباتها وممارسة اعمالها بعزيمة جسورة وقد استطاعت اجراء تعديلات على قانونها لتوفير الغطاء القانوني اللازم لعملها وليكون اكثر مواءمة لاحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد ولسد الثغرات والاحتياجات التي استدعتها المعطيات الجديدة ومن اهم التعديلات تلك المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة ما بين الدول لغايات تبليغ المستندات القضائية تنفيذ عمليات التفتيش والحجز والتجميد وتبادل تقديم المعلومات والمواد والادلة وتقديم اصول المستندات والسجلات الحكومية أو المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أوالمنشات التجارية تحديد العائدات الاجرامية او الممتلكات او الادوات او الاشياء الاخرى او اقتفاء اثرها واستردادها سواء كانت الاموال داخل المملكة أو خارجها وتسليمها لمستحقيها.

وكذلك فرض عقوبات جزائية على الجهات والمؤسسات التي تمتنع عن تقديم المعلومات أو البيانات أو الوثائق الخاصة بقضايا فساد، وبذات الوقت منح هيئة مكافحة الفساد صلاحية التدقيق الفني أو المالي أو الاداري على اي من الاشخاص او الهيئات او الوزارات او المؤسسات أو النقابات او الجمعيات او الشركات التي تخضع لرقابتها.

وقد شدد التعديل العقوبة المفروضة على موظفي الهيئة في حال افشائهم لاي معلومات سرية تتعلق بالتحقيق، وينصرف ذلك على جميع العاملين في الهيئة ومن في حكمهم حتى بعد انتهاء عملهم في الهيئة او انتهاء المهمة الموكولة لديهم .

كما شمل التعديل خضوع الموظف العمومي الاجنبي وموظفي المؤسسات الدولية العمومية لأحكام قانون هيئة مكافحة الفساد عند ارتكابهم لاي من افعال الفساد .. كما منح التعديل الهيئة صلاحية وقف العمل بأي عقد او اتفاق او منفعة او امتياز تم الحصول عليها نتيجة افعال الفساد من خلال طلب يقدم الى المحكمة المختصة مع التأكيد على امكانية ابطال هذا العقد او فسخه في حال ثبوت ارتكاب اي من افعال الفساد بقرار من المحكمة التي تنظر القضية.

ووفر التعديل الحماية اللازمة للمبلغين والشهود والخبراء في قضايا الفساد

لحمايتهم من اي اعتداء او انتقام او ترهيب، كما اجاز التعديل اعفاء الشريك او المتدخل او المحرض من ثلثي العقوبة المترتبة على ارتكاب اي من افعال الفساد في حال تقديم ادلة او بيانات ادت الى استرداد الاموال المتحصلة عن جرائم الفساد، وقد استثنى التعديل شمول جرائم الفساد بأحكام التقادم، ومنح المحكمة التي تنظر اي من قضايا الفساد صلاحية الاستمرار في نظر دعوى الفساد حتى لو تحققت اي من حالات موانع العقاب او انتفاء المسؤولية لغايات البت في استرداد الاموال المتحصلة من الفساد.

ومنح التعديل الهيئة كذلك صلاحية انشاء حساب لدى البنك المركزي لغايات الاحتفاظ بالاموال المتحصلة من افعال الفساد التي تم استردادها او الحجز عليها لحين تسليمها لمستحقيها .

السيدات والسادة ،

لا بدّ في هذا المقام من التاكيد على ضرورة تضافر جهود شرائح وقطاعات المجتمع كافة لتطهير المجتمع من الفاسدين واعوانهم وترسيخ قيم العدالة والمساواة في المجتمع وزرع بذور الفضيلة والاخلاق الحميدة وهذا لن يتأتى بين يوم وليلة او بين عشية وضحاها بل يحتاج الى سنوات وسنوات لكن المهم ان نبدأ وقد بدأنا فعلا ولا ينقصنا الا مزيد من التنسيق والجدية في التعامل مع الممارسات الخاطئة.

واسمحوا لي أن أكون اكثر وضوحاً معكم واكثر جرأة فليس كل العاملين في القطاع الخاص ملائكة وليس هذا القطاع في منأى عن الفساد وصوره بل لعل الجرأة في ممارسة الفساد عند بعض شرائحة اكثر وضوحا منها في القطاع العام وقد تعاملنا مع عدة ملفات بلغت التجاوزات المالية فيها عشرات الملايين من الدنانير والتي تعود ملكيتها في الاصل الى صغار المساهمين لذا يجب على القائمين على هذا القطاع ويجب على قياداته البحث المتواصل عن بؤر الفساد ومحاصرتها لا تغذيتها ، لقد وجدنا ان وراء بعض حالات الرشوة وخاصة في مجال التحايل للتهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية مستثمرون من القطاع الخاص بمساعدة مقدرين او مخمنين رسميين .

وكلنا يعرف ان تفشي الفساد في اي مجتمع يعتبر عامل طرد للمستثمرين محليين أو أجانب ويعرقل فرص الاستثمار لأنه يساهم في زيادة كلفته ويخلق بيئة غير شريفة يتزايد فيها جشع الموظفين المكلفين بخدمة المستثمرين كلما زادت فرص نجاح المشروعات الاستثمارية.

كذلك كان بعض العاملين في القطاع الخاص يستغلون ما كانت تغفل عنه دائرة مراقبة الشركات او ما كانت تتساهل بشأنه هيئة الاوراق المالية ، ولكن مثل هذه الامور ضبطت الان .

إن تشغيل عمالة متواضعة الامكانات او الكفاءة باجور زهيدة لا تسد ابسط متطلبات حياتها المعيشية او على العكس دفع اجور لا تتناسب مع ما عليه العاملون من مستوى عال من الكفاءة يجعل بعض هؤلاء العاملين اكثر عرضة للانحراف المادي او للاهمال الوظيفي الذي يرتب خسائر اكيدة على المنشآت التي يعملون فيها فيما يرتكب بعض رجال الاعمال مخالفات مالية مثلا بمساعدة موظفيهم مما قد يشجع هؤلاء على تقليدهم او ابتزازهم من اجل السكوت على أفعالهم .

اذن على القطاع الخاص دور مهم وجوهري في مكافحة آفة الفساد والتوعية من شرورها على المجتمع وبالتالي على مصالحه وكذلك عليه واجب مناصرة الهيئة في جهودها التي تعطي محور الوقاية والتوعية جل اهتمامها .

ولعلكم تذكرون اللقاء التشاوري التنسيقي الذي عقدته الهيئة اواخر شهر شباط الماضي وشاركت به جمعيتكم و ٤٠ مؤسسة مجتمع مدني والذي سيتبعه عقد مؤتمر موسع انشاء الله مستقبلا لتعظيم تعاون الهيئة مع مؤسسات المجتمع المدني كما ان الهيئة تفكر جديا باشراك ممثلي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بتقييم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي ينتهي العمل بها نهاية هذا العام واشراكهم في اعداد الاستراتيجية الجديدة .

معالي حمدي الطباع يلقي كلمة رئيسية في افتتاح المؤتمر العربي - الهندي الثالث في ابوظبي

الظروف مواتية الان لزيادة التعاون التجاري والاستثماري بين الدول العربية والهند

القى معالي السيد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب كلمة رئيسية في افتتاح مؤتمر الشراكة العربي الهندي الثالث الذي عقد في ابو ظبي خلال الفترة ٢٢-٢٠١٢/٥/٢٣ برعاية صاحب السمو الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان ، وزير الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة . وجاء في كلمة معالي السيد حمدي الطباع :

إن سلسلة المؤتمرات الاقتصادية العربية الهندية التي عقد ثالثها في ابوظبي بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٢ والتي تنظمها الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية واتحاد رجال الاعمال العرب واتحاد الغرف التجارية العربية تهدف الى النهوض بالعلاقات العربية الهندية الى آفاق ارحب لتشمل معظم قطاعات النشاط الاقتصادي وفي هذا الاطار اشير الى الزيارة الناجحة التي نظمها اتحاد رجال الاعمال العرب الى نيودلهي والتي اعتبرت واحدة من انجح الزيارات الخارجية للاتحاد على صعيد التعاون مع الاقتصادات الكبرى في العالم وكانت تلك الزيارة تستقرأ التقدم الكبير الذي احرزه الاقتصاد الهندي باعتباره واحداً من الاقتصادات الكبرى الناشئة في العالم.

واضاف ان انعقاد هذا المؤتمر اليوم في ابوظبي يأتي في ظل اوضاع اقتصادية عالمية واقليمية تتمثل بالازمة المالية في اوروبا وارتفاع اسعار النفط والمواد الغذائية والوضع الاقتصادي الصعب في الولايات المتحدة الامريكية وتدني معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية بسبب الظروف الاقتصادية الاستثنائية التي تمر بها

بعض الدول العربية حيث لا يبدو ان هذه الظروف سوف تستقر في الاجل القريب.

واكد الطباع ان الظروف الأن مواتية لزيادة وتيرة التعاون التجاري والاستثماري بين الدول العربية والهند حيث بلغ حجم التجارة بين الهند والدول العربية اكثر من ١٤٠ مليار دولار ومن المتوقع ان يتجاوز هذا الرقم خلال هذا العام. والمعروف ان اكثر من ٧٠٪ من مستوردات الهند من النفط والغاز تأتي من الدول العربية. وفيما يتعلق بالاستثمار فقد قدرت الاستثمارات الهندية في الدول العربية بنحو (٦) مليار دولار ويتوقع ان يبلغ هذا الاستثمار نحو ٣٠ ملياراً في السنوات القليلة المقبلة كما بلغت الاستثمارات العربية في الهند بنحو (٢) مليار دولار بالاضافة الى اكثر من (٤) ملايين من الايدي العاملة الهندية تعمل في الدول العربية يحولون حوالي ٢٦ مليار دولار للهند في كل عام.

وأشار الطباع الى ان العلاقات الاقتصادية التاريخية الوطيدة بين الهند والدول العربية اثبتت ان هناك عدداً من الفرص المجدية للاستثمار في قطاعات اقتصادية واعدة في كلا الجانبين. ففي مجال التعدين والكيماويات والاسمدة فإن الهند مستورد رئيسي لمنتجات التعدين من الدول العربية مثل الفوسفات والبوتاس والكبريت والحديد ولها شراكات عدة في هذه القطاعات في الدول العربية، وهنالك فرص مجدية للاستثمار في مجال تصنيع الاسمدة، كما اننا ندعو الهند لاقامة مشاريع استثمارية في قطاع منتجات التعدين في الدول العربية وعدم الاكتفاء باستيراد المواد الخام حيث ان اقامة المشاريع المشتركة في الدول العربية يخدم السوق الهندي الكبير والسوق العربية البالغ تعدادها نحو ٤٠٠ مليون نسمة.

وذكر الطباع ان قطاع صناعة الادوية المتطور في الهند مهم جداً حيث تستورد الدول العربية ٩٠٪ من المواد الخام اللازمة للصناعات الدوائية من الهند والصين والبرازيل وتقوم باستخدام تكنولوجيا متقدمة لتصنيع منتجاتها من الادوية وعلية فإن هناك فرصاً كبيرة للتعاون في مجال تبادل المعلومات والابحاث في الصناعات الدوائية لتطوير الادوية بين الدول العربية والهند حيث تحتاج ٢٢٣ شركة دواء عربية الى بناء تعاون وثيق مع الصناعة الدوائية الهندية المتقدمة.

وقال الطباع ان التعاون في مجال الزراعة يشكل جانباً هاماً من جوانب التعاون في تربية المواشي والتصنيع الغذائي ونقل الخبرات وتقنيات انظمة الري ومكافحة التصحر وتنمية الغابات ومناطق الرعي وهي مجالات لدى الهند خبرات متميزة فيها وتعتبر الدول العربية بحاجة ماسة لها في ظل فجوة الامن الغذائي المتزايدة في العالم العربي وانحسار رقعة الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة، وبالمقابل فإن صناعة الاسمدة الكيماوية ومنتجات الفوسفات والبوتاس والمبيدات الزراعية من هذه الدول يفتح المجال لامكانية اقامة مشاريع استثمارية مشتركة تهدف الى توفير احتياجات السوق الهندي من هذه المواد.

الأمين العام لجامعة الدول العربية
يستقبل حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب

استقبل معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي في القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٧ معالي السيد حمدي الطباع رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب والوفد المرافق له المؤلف من المهندس حسين صبور نائب رئيس الاتحاد رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين ومعالي السيد ثابت الطاهر أمين عام الاتحاد.

وجرى خلال اللقاء الذي استغرق زهاء الساعة استعراض دور اتحاد رجال الاعمال العرب في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ودوره في الاعداد للقمة الاقتصادية والتنموية الثالثة المقرر عقدها في الرياض في وقت لاحق.

واعرب السيد الطباع خلال لقائة بالامين العام للجامعة العربية بحضور مساعد الأمين العام للجامعة للشؤون الاقتصادية الدكتور محمد التويجري عن تقديره للخطوات التي قامت بها جامعة الدول العربية لدمج نشاطات مجتمع الاعمال العربي في منظومة العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية وخاصة ما يتعلق بالاعمال التحضيرية للقمم الاقتصادية العربية وابدى السيد الطباع عن امله في ان يتاح لاتحاد رجال الاعمال العرب فرصة المساهمة في التحضيرات التي تجري للقمة الاقتصادية الثالثة في الرياض وخاصة في هذه الظروف التي تواجه فيها الدول العربية ظروفاً اقتصادية صعبة

تحمل في طياتها تأثيرات اجتماعية تطال شرائح المجتمع كافة وخاصة في موضوعي ازدياد معدلات الفقر والبطالة.

وذكر السيد الطباع ان الاتحاد باعضائه في اكبر ١٥ دولة عربية يستطيع من خلال آلياته وتعاونه مع منظمات الأعمال في تلك الدول ان يقدم مساهمات ايجابية على مستوى القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية والعمل على تطبيق برامج التعاون والتكامل الاقتصادي العربي بالتعاون مع القطاع العام العربي وبما يخدم مصالح الامة وهموم المواطنين العرب. وذكر السيد الطباع ان صندوق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي حدد رأسمال ب (٢) مليار دولار في قمة الكويت الاقتصادية الاولى لم يجر تفعيله حتى الان كما ان منظمات القطاع الخاص العربي ليست ممثلة في آليات اقراض هذا الصندوق وكان اتحاد رجال الاعمال العرب قد اعد دراسة حول آليات عمل ذلك الصندوق منذ نحو ثلاثة اعوام.

ومن جانبه اكد الامين لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي على اهمية زيادة دور القطاع الخاص في المساهمة في التحضيرات لمؤتمرات القمم الاقتصادية العربية وفي نشاطات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والمؤتمرات التي تنظمها الامانة العامة لجامعة الدول العربية مثل مؤتمرات رجال الاعمال العربية الصينية والعربية الهندية والعربية التركية والعربية اليابانية والعربية الاميركية اللاتينية التي يشارك اتحاد رجال الاعمال العرب في تنظيمها بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبشكل دوري كما انه يحشد رجال الاعمال العرب للمشاركة في هذه المؤتمرات.

هذا وقد كان لقاء رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب مع معالي الامين العام للجامعة العربية فرصة للتداول في الشأن الاقتصادي العربي بشكل عام في اطار التحديث المطلوب لأجهزة جامعة الدول العربية والمنظمات العاملة في نطاقها على الصعيد الاقتصادي. وافساح المجال امام القطاع الخاص العربي بما يتوفر له من طاقات وخبرات لأداء دور اكبر في اطار انشطة جامعة الدول العربية.

وفد البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية يجري مباحثات مع رئيس الجمعية وعدد من اعضائها حول البيئة التشريعية الناظمة للاستثمار في الاردن

اجتمع معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين صباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/٥/٢٩ مع وفد الدائرة القانونية في البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية ممثلا بالمستشار القانوني السيد ميشيل نوسبومر والسيدة فردريك داهان رئيسة وحدة القانون المالي، وشارك في الاجتماع معالي السيد ثابت الطاهر نائب رئيس الجمعية والسيد موسى شحادة عضو مجلس ادارة الجمعية المدير التنفيذي للبنك الاسلامي الاردني ومعالي الدكتور جواد حديد عضو الجمعية كما حضر اللقاء الاستاذ رجائي كمال الدجاني. وتم خلال اللقاء اطلاع وفد البنك الاوروبي على البيئة التشريعية الناظمة للاعمال في الاردن ووجهة نظر القطاع الخاص حول اولويات تطوير بيئة الاعمال في الاردن بهدف جذب الاستثمارات وتطوير قدرة القطاع الخاص على مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة كما عرض معالي رئيس الجمعية السيد حمدي الطباع دورالجمعية في التنمية الاقتصادية وخدمة مجتمع الاعمال الاردني من خلال مختلف النشاطات التي تقوم بها وشبكة العلاقات الاقتصادية التي تربطها بنظيراتها في مختلف انحاء العالم، كما جرى مناقشة التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاردن وتؤثر على تنافسية الاقتصاد الوطني من حيث ارتفاع تكلفة الطاقة والمياه بشكل خاص على المشاريع الانتاجية والخدمية، ثم قدم السيد ميشيل نوسبومر شرحا حول البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية والخدمات التي سيقدمها للاردن في ضوء انضمامه لعضوية البنك حيث افاد بان من المتوقع ان يقدم البنك المساعدات لتمويل المشاريع الاستثمارية بقيمة ٣٠٠ مليون يورو سنويا تقدم للقطاع الخاص مع التركيز على تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومشاريع الطاقة والمياه كاولوية وتسهيل قيام القطاع الخاص في الاردن بتنفيذ تلك المشاريع واوضح الوفد الاوروبي بانه سيتم فتح مكتب تمثيلي للبنك في الاردن قريبا وسيتم اعتماد الية لتقديم التسهيلات من حيث اقراض القطاع الخاص مباشرة او المشاركة في المشاريع او فتح نوافذ تمويلية في البنوك الاردنية وتطرق الحديث الى امكانية الاقراض بالتمويل الاسلامي الى جانب الاقراض التجاري وان البنك بصدد تحديد الاليات والاولويات لتنفيذ برنامجه وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية. واعرب المشاركين في الاجتماع عن تقديرهم لبرنامج البنك الاوروبي لاعادة الاعمار والتنمية لتحفيز القطاع الخاص في الاردن من خلال توفير المساعدات الفنية والتمويل للمشاريع الانتاجية.

وفد جمعية الصناعيين ورجال الاعمال المستقلين (موصياد) يزور الجمعية ويبحث تعزيز علاقات التجارة والاستثمار بين الاردن وتركيا

اجتمع معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين صباح يوم الاربعاء الموافق ٣٠ /٢٠١٢/٥ بوفد جمعية الصناعيين ورجال الاعمال المستقلين (موصياد) برئاسة السيد غازي ميزرلي وحضور سعادة المستشار التجاري في السفارة التركية السيد حسين ديمير وحضر اللقاء سعادة المهندس عبد الحليم عابدين امين سر الجمعية وسعادة السيد فهد طويلة رئيس مجلس ادارة جمعية الرخاء لرجال الاعمال ، حيث قام الوفد الضيف بزيارة الى الاردن للترويج لمؤتمر منتدى الاعمال الدولي السادس عشر ومعرض الموصياد الرابع عشر الذين سيعقدان خلال الفترة ١١-١٤ اكتوبر ٢٠١٢ في اسطنبول برعاية السيد رجب طيب اردوغان رئيس وزراء تركيا و بتنظيم مشترك بين الموصياد ووزارة الاقتصاد في تركيا . وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الاقتصادية بين الاردن وتركيا وقدم معالي السيد حمدي الطباع نبذة

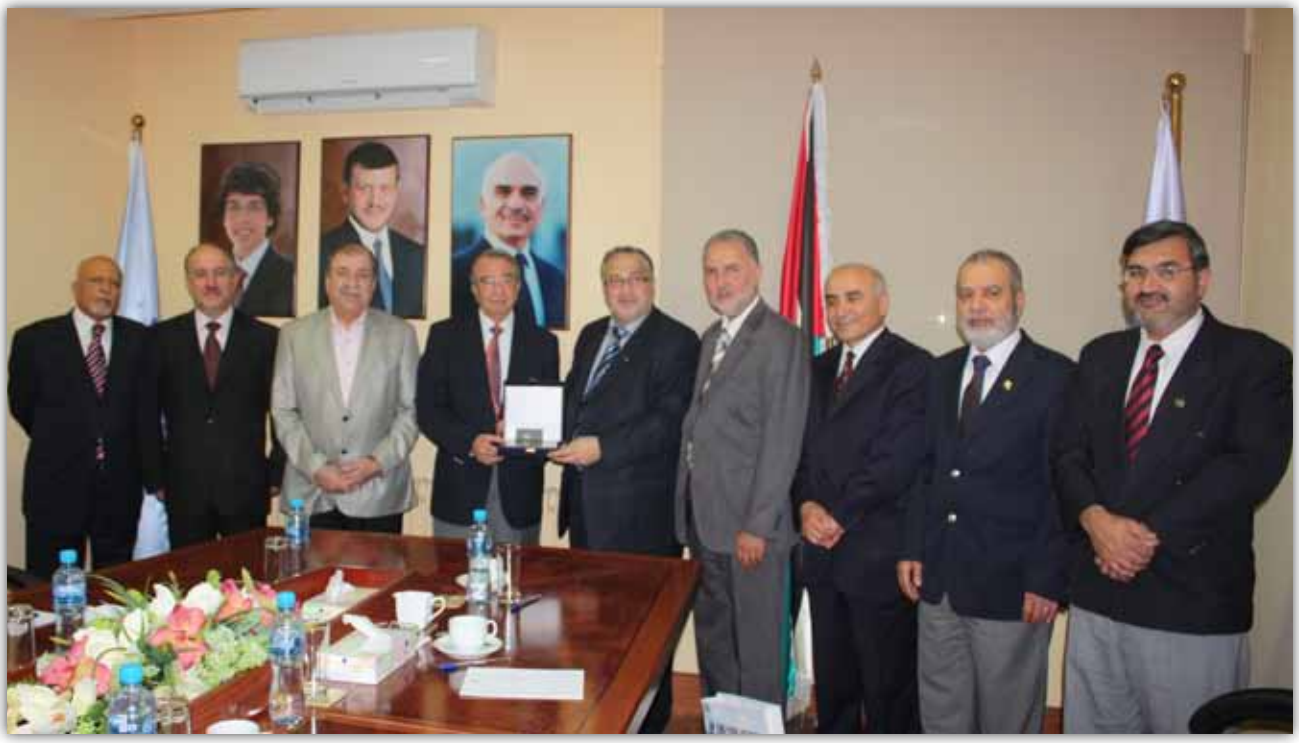

عن دور الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الاردن وتركيا ومختلف النشاطات التي تقوم بها لهذه الغاية في اطار مجلس الاعمال الاردني التركي بين الجمعية ولجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية في تركيا DEIK منذ عام ١٩٩٤ . ووجه سعادة السيد غازي ميزرلي الدعوة لجمعية رجال الاعمال الاردنيين للمشاركة في المؤتمر والمعرض الذين سيعقدان في اكتوبر المقبل وبين ان برنامج المؤتمر سوف يتضمن ورشة عمل خاصة حول الاردن لتقديم عرض حول فرص ومناخ الاستثمار في الاردن الى جانب عقد لقاءات ثنائية خاصة لرجال الاعمال الاردنيين مع نظرائهم المشاركين في المؤتمر كما سيتضمن البرنامج بعد جلسة الافتتاح لقاءات ثنائية موسعة بين رجال الاعمال المشاركين في الوفود كافة ثم افتتاح المعرض الذي يقام على هامش المؤتمر ويضم اجنحة خاصة هذا العام للصناعات اليدوية وصناعات التقنيات الحديثة والمشاريع الرائدة ومعرض للخط والفنون . ومن جانبه رحب معالي السيد حمدي الطباع بالدعوة ووعد بتعميمها على اعضاء الجمعية وترتيب مشاركة وفد رجال الاعمال الى المؤتمر بالتعاون مع المستشار التجاري في السفارة التركية واقترح ان تشمل ورشة العمل الخاصة بالاردن الى جانب فرص الاستثمار ان يتم تقديم عرض حول قطاع السياحة في الاردن وتشجيع الاتراك على القدوم للاردن للسياحة العلاجية والدينية والترفيهية وان يتم ترتيب لقاء بين شركات السياحة الاردنية ونظيرتها التركية لبحث وضع البرامج السياحية التي تشجع السياحة في الاتجاهين كما تطرق الى التعريف بامكانيات التعاون في مجال التعليم والتعليم العالي وتبادل الطلاب بين المعاهد العلمية والجامعات في البلدين .

المنبر الاقتصادي للجمعية
يستضيف سفير الولايات المتحدة الامريكية لدى الاردن

استضافت جمعية رجال الاعمال الاردنيين مساء امس الاحد الموافق ١٧-٦-٢٠١٢ سعادة السيد ستيوارت جونز سفير الولايات المتحدة الامريكية بحضور عدد كبير من اعضاء الجمعية وكبار المختصين بالشأن الاقتصادي في السفارة . واستهل معالي السيد حمدي الطباع اللقاء ، بكلمة ترحيبية اشاد فيها بمستوى العلاقات المتميزة بين البلدين الصديقين على مختلف الصعد وثمن دور الولايات المتحدة الامريكية في مساعدة الاردن لمواجهة التحديات الاقتصادية من خلال برامج المساعدات المالية والفنية التي تقدمها للاردن، كما اشاد بدور السفارة الامريكية في تعزيز التعاون مع القطاع الخاص في مجال التبادل التجاري بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وجذب الاستثمارات الامريكية لتستفيد من مناخ وفرص الاستثمار في الاردن . وافاد الطباع بان النتائج اثبتت النجاح الكبير الذي تحقق من اتفاقية التجارة الحرة منذ عام ٢٠٠٠ اذ تضاعف التبادل التجاري خمس مرات ليصل حجم التجارة بين البلدين الى ما يزيد على ٢ مليار دولار مما يجعل السوق الامريكي يحتل الترتيب الثاني في قائمة اسواق الصادرات الاردنية . وما كان لهذه النتائج ان تتحقق لولا قناعة المستورد الامريكي بجودة السلع الاردنية المصدرة وكفاءة قطاع التصدير الاردني فصادرات المنسوجات والالبسة والاسمدة والادوية والمنتجات الهندسية الاردنية قد اثبتت وجودها في السوق الامريكي ولكننا في الوقت نفسه نتطلع لدخول المزيد من السلع الاردنية الى

السوق الامريكي سواء السلع الصناعية او الزراعية او الخدمية الى جانب توفر مقومات السياحة في الاردن لجذب السياح من الولايات المتحدة الامريكية . ومن جانب اخر فان الاردن قد نجح في تعزيز بيئته الاستثمارية مما شجع كبريات الشركات العالمية والعربية للاستثمار في الاردن في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وساهم في جذب المليارات من تلك الاستثمارات مستفيدة من الامن والاستقرار الذين ينعم بهما الاردن والموقع الجغرافي المتميز ووفرة الكفاءات البشرية المدربة ومستوى التعليم العالي، واشار الطباع الى ان بعض المتواجدين في هذا الاجتماع هم من خريجي الجامعات الأمريكية وان فرص التعاون بين الجامعات الأردنية والجامعات الأمريكية كثيرة . أما قطاع الرعاية الصحية فالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بقدرات عالية في هذا القطاع مما يفسح المجال للاستثمار والتعاون مع القطاع الصحي الأردني الذي يتمتع أيضاً بكفاءات طبية عالية وله سمعة ممتازة في الوطن العربي، هذا الى جانب تميز الاردن بتوفر البنى التحتية اللازمة للاستثمار ، والعلاقات الاقتصادية التي تربطه مع مختلف دول العالم واتفاقيات التجارة الحرة الدولية والثنائية التي تتيح دخول الصادرات السلعية والخدمية الى الاسواق العربية والعالمية، مما يشكل حافزا للشركات الامريكية للاستثمار في الاردن الذي يعتبر منطلقا لدخول تلك الاسواق، ومع ذلك مازلنا يتطلع لتواجد اكبر للاستثمارات الامريكية .

وفي ذات السياق اشار الى تميز وكفاءة قطاع الخدمات والمقاولات في الاردن مما يؤهله لدخول السوق الامريكي بجدارة اذا ما تم اعطاءه الفرصة للحصول على عقود في العطاءات التي تطرحها الحكومة الامريكية .

واضاف معالي رئيس الجمعية ان الاردن اتخذ خطوات عديدة على صعيد الاصلاح الاقتصادي على الرغم من الظروف السائدة في المنطقة والاثار المترتبة جراء الازمة المالية العالمية والوضع الاقتصادي الذي يشهده العالم، والتحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الاردني من عجز الموازنة وعبء الدين العام وقلة الموارد من الطاقة اوالمياه وارتفاع نسبة الفقر والبطالة . وان الاردن ليقدر عاليا المساعدات الامريكية التي ساهمت في دعم موازنة الدولة وتم من خلالها تنفيذ الكثير من المشاريع الانمائية بموجب برامج مساعدات الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (USAID) في مجالات التنمية البشرية والبنى التحتية وتطوير القطاعات الانتاجية ودعم الشركات المتوسطة والصغيرة . واذ يقدر مجتمع الاعمال الاردني هذا الدعم الا ان الاردن يتطلع الى المزيد من المساعدات والمنح على غرار المساعدات التي تقدم لعدد من دول المنطقة ليتمكن الاردن من تجاوز التحديات والمحافظة على امنه واستقراره .

ثم تحدث سعادة السفيرالامريكي في الاردن السيد ستيوارت جونز للحضور وافاد ان الولايات المتحدة الامريكية تثق بقدرة الاردن على تجاوز التحديات الاقتصادية الصعبة التي يمر بها حيث ان قيمة الاستثمارات الامريكيه الحالية المباشرة وغير المباشرة قد تجاوزت ال ٢و٢ مليار دولار فهناك على سبيل المثال مشروع تحدي الالفية الذي يستثمر ٢٧٥ مليون دولار، و شركتا AES والبامار الامريكتين اللتين تستثمران حاليا مئات الملايين وتستعد لمضاعفة استثماراتهما خلال السنتين القادمتين.

وأشاد سعادة السفير جونز بالاصلاحات السياسية و الاقتصادية التي قام ومايزال الاردن يقوم بها. وأكد على اهمية الشراكة المميزة التي تربط ما بين البلدين على مدة سنين طويلة وعلى التزام الولايات المتحدة بتقديم الدعم للاردن بحوالي ٨٤٠ مليون دولار سنوياً حتى عام ٢٠١٤. كما دعا السفير جونز القطاع الخاص الاردني للاستفادة من الفرص المتاحة من خلال اتفاقية التجارة الحرة مع امريكا و توسيع أعمالهم في المنطقة بالاستفادة من الفرص الكبيرة المتواجدة حاليا في العراق و غيرها من دول المنطقة.

ثم جرى حوار مفتوح بين الحضور وسعادة السفير تركز حول سبل تعزيز العلاقات بين مجتمعي الاعمال في كلا البلدين واجاب سعادته على استفسارات الحضور.

الهيئة العامة العادية لجمعية رجال الاعمال الاردنيين
تعقد اجتماعها السنوي
عن الفترة من ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١
بقاعة الاجتماعات بمقر الجمعية

عقدت الهيئة العامة العادية لجمعية رجال الاعمال الاردنيين اجتماعها السنوي لعام ٢٠١٢ والذي يغطي السنة المالية التي تبدأ في ٢٠١١/١/١ وتنتهي في ٢٠١١/١٢/٣١ وذلك في الساعة السادسة من مساء يوم السبت الموافق ٢٠١٢/٦/٢٣ بقاعة الاجتماعات بمقر الجمعية.

وفي بداية الاجتماع اعلن معالي رئيس الجمعية ان عدد الحاضرين اصالة ووكالة بلغ ٥١ عضواً في حين ان النصاب القانوني للاجتماع حسب الفقرة (ز) من المادة (٤) الهيئة العامة هو ١٧٣ عضواً اي نصف اعضاء الهيئة العامة + واحد، وقد اعلن معالي رئيس الجمعية رئيس الهيئة العامة للجمعية السيد حمدي الطباع عدم توفر النصاب القانوني للاجتماع وانه بناءاً على الفقرة (ز) من المادة (٤) الهيئة العامة يكون اجتماع الهيئة العامة الذي يعقد بعد ساعة من موعد الاجتماع الذي لم يتحقق فيه النصاب قانونياً مهما بلغ عدد الحاضرين.

وفي تمام الساعة السابعة عقدت الهيئة

العامة للجمعية اجتماعها العادي بمن حضر، واستهل الاجتماع بقراءة الفاتحة على ارواح اعضاء الجمعية الذي انتقلوا الى رحمة الله تعالى العام الماضي ٢٠١١ وخلال النصف الاول من عام ٢٠١٢. كما انتخبت الهيئة العامة عضوا الجمعية الدكتور عودة عكلوك والسيد ريمون عكاوي مراقبين للاجتماع والسيد علي يوسف مدير عام الجمعية كاتباً للجلسة.

ثم رحب معالي رئيس الجمعية بالحاضرين وخصوصاً الملازم مصطفى الصمادي ممثل وزارة الداخلية والمستشار القانوني للجمعية الاستاذ زهير ابوالراغب والسيد احمد شتيوي ممثل مدقق الحسابات (سابا وشركاهم) كما نوه معالي الرئيس الى ان هذا الاجتماع يعقد لأول مرة منذ تأسيس الجمعية بالمقر المملوك للجمعية والذي ساهم في امتلاكه عدد من اعضاء الجمعية بلغ نحو ١٠٠ عضو من المتبرعين نشرت اسماؤهم في التقرير السنوي للجمعية وتقدم معالي الرئيس بالشكر الجزيل للاعضاء المتبرعين وحث بقية الاعضاء على التبرع لسداد الذمة المتبقية على الجمعية من مشروع تحديث وتأثيث وتوسعة المبنى المشار اليه، وتلا معالي الرئيس بعد ذلك بنود جدول الاعمال حيث اقرتها الهيئة العامة بالاجماع.ثم بحثت الهيئة العامة تقرير مجلس الادارة عن اعمال الجمعية لعام ٢٠١١ ووافقت عليه.

ثم انتقل النقاش الى البند الثالث وهو إقرار الحسابات الختامية والميزانية للسنة المالية ٢٠١١. حيث تم اقرارها كما تم ابراء ذمة مجلس الادارة عن العام المالي ٢٠١١ وانتخاب سابا وشركاهم لتدقيق حسابات الجمعية للعام المالي ٢٠١٢.

ثم بحثت الهيئة العامة البند السادس من جدول الاعمال والذي ينص على تعيين مجلس ادارة الجمعية الدكتور رجائي صويص عضواً بمجلس الادارة في اعقاب استقالة عضو مجلس الادارة معالي السيد سامي قموه بتاريخ ٢٠١٢/٦/١١ وطرحت مقترحها امام الهيئة العامة. وذلك استناداً الى الفقرة (و) من المادة (٥) مجلس الادارة. وتمت الموافقة على تثبيت الدكتور رجائي صويص عضواً بمجلس ادارة الجمعية لشغر المقعد الذي شغر باستقالة معالي السيد سامي قموه لاسباب خاصة.

وقد استمع معالي رئيس الجمعية لآراء عدد من الزملاء اعضاء الجمعية مثل الزميل هشام قطان والزميل بلال كمال والزميل فاروق العزة وشكرهم على حرصهم على تطوير عمل الجمعية على مختلف الاصعدة.

وقد انتهى الاجتماع زهاء الساعة الثامنة مساءاً.

وفد خبراء الاتحاد الاوروبي يجتمع بمعالي رئيس الجمعية وامين السر ويناقش سبل تعزيز مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الاردني

اجتمع معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين صباح يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٢/٤/٢٥ في مقر الجمعية بوفد الخبراء من الاتحاد الاوروبي برئاسة السيد كلوديو ديلا فالي وحضر اللقاء السيد عبد الحليم عابدين امين سر الجمعية، حيث تم جرى استعراض ومناقشة مختلف القضايا التي تتعلق ببيئة الاعمال في الاردن وسبل تعزيز مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني وقد قدم معالي رئيس الجمعية للوفد الضيف وجهة نظر مجتمع الاعمال حول هذه المحاور واكد في حديثه على ضرورة الاسراع في اخراج قانون الاستثمار وابدى عدة ملاحظات حوله بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويحفز المستثمرين المحليين والاجانب على اقامة استثماراتهم في الاردن، كما اكد على اهمية تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى في مجال البنى التحتية لتحقيق هدف الوصول بالاردن الى درجة اعلى من التنافسية على مستوى المنطقة ودول العالم ولذا فلا بد من الاسراع في تنفيذ هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالطاقة البديلة ومشروع ناقل البحرين وشبكة النقل السككي، الى جانب تطوير التشريعات والتعليمات الناظمة للاعمال في الاردن ودعم قطاع التصدير ليتمكن من المنافسة في الاسواق الاقليمية والعالمية من خلال برامج تنمية الصادرات والترويج والدعم الفني للانتاج الوطني في مجالات المواصفات والجودة والكفاءات التسويقية مما يتطلب ايضا الارتقاء بمستوى خدمات فحص الجودة وتطوير المختبرات واستقدام المساعدات الفنية اللازمة لذلك من الاتحاد الاوروبي، واجاب على عدة تساؤلات طرحها الوفد حول وجهة نظر الجمعية في مجال تسهيل اجراءات تسجيل المشاريع والعطاءات الحكومية ومشروع قانون تشجيع الاستثمار وكيفية زيادة الصادرات الوطنية خاصة لدول الاتحاد الاوروبي وبناء شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص.

أداء البنــوك الأردنيــة

معالي الدكتور زياد فريز
محافظ البنك المركزي الأردني

كما هو معلوم، واجه الاقتصاد الاردني العديد من التحديات التي فرضتها تطورات الازمة المالية والاقتصادية العالمية والتي انفجرت في عام ٢٠٠٨ وما زالت تداعياتها باقتصاديات العديد من دول العالم. ولم يكن الجهاز المصرفي بمنأى عن تداعيات تلك الازمة والتحديات الناجمة عنها. ولعل التحدي الابرز في هذا المجال يتمثل بقدرة البنك المركزي على المحافظة على استقرار وسلامة ومنعة الجهاز المصرفي وتعزيز دوره في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد نجحت سياسات البنك المركزي الرقابية الى جانب السياسات الحصيفة للبنوك المرخصة في المحافظة على جهاز مصرفي سليم ومتين يتمتع بمستوى جيد من الملاءة والربحية، قادر على توفير التمويل اللازم للاقتصاد الاردني. وقد جاء هذا النجاح ثمرة للتعاون الوثيق بين البنك المركزي والبنوك المرخصة في مجال الادارة الاحترازية للمخاطر بُغية حماية القطاع المصرفي وزيادة منعته تجاه الصدمات الداخلية والخارجية. وترجم ذلك في نجاح المنظومة الرقابية التي انتهجها البنك المركزي والمستندة إلى مبدأ التحوط المبكر في التعامل مع مخاطر البيئة الاقتصادية المحلية والدولية.

ولعل من أهم الدلائل التي تعكس نجاح البنك المركزي والبنوك المرخصة في تعزيز المتانة التي يتمتع بها قطاعنا المصرفي الأردني تلك المؤشرات التي تعكس قوة المراكز المالية للبنوك. ففي هذا الاتجاه، نجد أن البنوك في الأردن قد تجاوزت النسب المستهدفة لكفاية رأس المال من قبل البنك المركزي والبالغ ١٢٪ والحد الأدنى للمعايير الدولية ذات الصلة بمتطلبات بازل II والبالغ ٨٪، حيث بلغت ١٩,٦٪ في نهاية عام ٢٠١١. كما فاقت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك النسبة المفروضة من البنك المركزي والبالغة ١٠٠٪ لتسجل نسبة ١٥٢,٩٪ في نهاية عام ٢٠١١، الأمر الذي يعزز من قدرة البنوك وملاءتها المالية على مواجهة أية مخاطر مصرفية بكفاءة عالية. أما بالنسبة للديون غير العاملة، فقد ارتفعت خلال عام ٢٠١١ بنسبة طفيفة لتصل الى ٨,٥٪ مقابل ٨,٢٪ في عام ٢٠١٠. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لانعكاسات الازمات المالية والاقتصادية العالمية والربيع العربي على النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من تلك التطورات الا ان تلك النسبة مازالت ضمن الحدود المقبولة

خاصة في ظل بناء البنوك مخصصات كافية تقابل هذه الديون. حيث تشير أحدث البيانات إلى استقرار نسبة الديون غير العاملة وقدرة الجهاز المصرفي على التعامل معها دونما أن يؤثر ذلك على ربحية البنوك التي شهدت تحسناً واضحاً في الوقت الراهن.

وقد أولى البنك المركزي أهمية خاصة للمحافظة على المكتسبات التي حققها القطاع المصرفي الاردني في ضوء المستجدات على الساحتين المحلية والدولية، اذ قام باتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير الرامية الى رفع درجة المنافسة بين وحدات الجهاز المصرفي وتعزيز قدرته على إدارة المخاطر استناداً إلى أفضل الممارسات العالمية، خاصة مقررات لجنة بازل والتي ينوي البنك المركزي التطبيق التجريبي للمرحلة الثالثة منها مطلع العام المقبل، كان اهمها تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة، والتي ساهمت في استمرار النهج التصاعدي في كفاءة البنوك. ويتابع البنك المركزي أوضاع البنوك الأردنية بشكل مستمر، ويعمل على تحديث التشريعات المصرفية وكذلك التأكد من التزام البنوك بتطبيق أهداف المعايير الرقابية والمحاسبية ومعايير الحوكمة المؤسسية.

كما قام البنك المركزي بإنشاء نظاماً للانذار المبكر للبنوك يهدف إلى اكتشاف مواطن الضعف والممارسات غير السليمة في مراحل مبكرة بهدف معالجتها بأقل كلفة ممكنة، كما قام بإصدار تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، وتعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية وفقاً لدرجة مخاطرها والتحوط إزاء هذه المخاطر. علاوة على ذلك، فقد ساهم البنك المركزي في اصدار قانون معلومات الائتمان والانظمة ذات الصلة به، ويتوقع ان يتم ترخيص شركة للمعلومات الائتمانية في الاجل القريب، وقد جاء اصدار هذا القانون لخفض مخاطر البنوك مما سينعكس ايجاباً على تسعير القروض وزيادة درجة المنافسة. وبهدف ضمان تطبيق افضل معايير الادارة في القطاع المصرفي الاردني، يقوم البنك المركزي حالياً بمراجعة السياسات والتعليمات المتعلقة بالحاكمية المؤسسية ووضع المعايير الملائمة لمجالس الادارة وادارات البنوك.

ولتعزيز النجاح الذي تحقق في مجال المحافظة على استقرار وسلامة الجهاز المصرفي، ولمواجهة تحدي التباطؤ الاقتصادي فإنه يتوجب على البنوك أن تلعب دورا فاعلاً في المساهمة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي على أن لا يكون ذلك على حساب الحصافة المصرفية. وعليه، فإن المرحلة الحالية تتطلب جهوداً متزايدة من البنوك والبنك المركزي على حد سواء في اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تتعلق بدور كل منهما لتنشيط سوق الائتمان وتشجيع الاستثمار.

وإزاء تلك التطورات كان لا بد من قيام البنك المركزي بالتدخل في السوق النقدي إيماناً منه بأهمية التعامل مع تلك التطورات بكفاءة وفاعلية. وعليه، قام البنك المركزي بتطوير مجموعة من الأدوات الجديدة بهدف تمكينه من التأثير على مستوى السيولة في السوق النقدي وعلى سوق إقراض ما بين البنوك وتمكين البنوك من استغلال سيولتها بصورة أفضل. حيث قام البنك المركزي باستحداث أداة جديدة تمثلت باتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع وقد تمتد لآجال مختلفة، تطرح من خلال مزادات يجريها البنك المركزي، تستهدف إعادة تفعيل سوق إقراض ما بين البنوك وتقليل التذبذب في أسعار الفائدة فيه وإعادة توزيع السيولة، بما يمكن البنوك التي تعاني من نقص في سيولتها من الحصول على السيولة اللازمة عند أسعار فائدة معتدلة تضمن تلبية حاجاتها التمويلية ودعم توسعها في أنشطتها الاستثمارية والائتمانية. وضمن هذا الإطار، فقد استكمل البنك المركزي مؤخراً تطوير الإطار التشغيلي الجديد للسياسة النقدية، وذلك باستحداث أداة جديدة أخرى تتمثل في إمكانية تدخل البنك المركزي في السوق النقدي من خلال عمليات السوق الدائمة والتي تمكنه من الدخول بائعاً ومشترياً للأوراق المالية الحكومية بهدف توفير السيولة المناسبة للاقتصاد الكلي.

وفي الختام، أود التأكيد على أن البنك المركزي سيستمر بسياسته الهادفة إلى تعزيز الاستقرار النقدي التي تُمثل سياسة ربط سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي ركنها الأساسي، كما سيستمر البنك المركزي باستهداف تعزيز متانة واستقرار الجهاز المصرفي في الاردن.

نظام إدارة النقد الالكتروني Corporate@Arabi من البنك العربي

كجزء من التزام البنك العربي المتواصل بتزويد عملائه بافضل الخدمات المصرفية المتطورة، يقدم البنك نظام إدارة النقد الالكتروني Corporate@Arabi والمصمم خصيصاً لخدمة عملاء الشركات من أجل تلبية متطلباتهم حول العالم وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث يوفر النظام خدمات إدارة المدفوعات الواردة والصادرة.

وقد تم إطلاق النظام ضمن شبكة فروع البنك العربي حيث يزود النظام عملاء الشركات بالخدمات التالية: إدارة الحساب والسيولة وإدارة الحركات وتسديد الدفعات وإدارة التقارير والمقارنات المالية بالإضافة إلى نظام لدفع الرواتب.

وفي تعليقها على هذه الخدمة قالت الآنسة ناديا التلهوني، نائب الرئيس الأول – مدير إدارة النقد والتمويل التجاري في البنك العربي: "يواصل البنك العربي التزامه تجاه عملائه وتقديم الخدمات المصرفية المبتكرة من أجل تلبية احتياجات الأعمال المتجددة. وفي هذا السياق يأتي اطلاق نظام إدارة النقد الالكتروني لعملائنا من الشركات والذي يتيح لهم إدارة أعمالهم بصورة أفضل من خلال التحكم بإدارة النقد والسيولة والموجودات بكفاءة وسهولة."

ويأتي تطوير هذا النظام جزءاً من سلسلة منتجات وخدمات البنك العربي للشركات والذي يشمل نطاق واسع من الخدمات والحلول لتلبية متطلبات الشركات.

واختتمت الآنسة التلهوني حديثها: "سوف نواصل العمل على تلبية متطلبات عملائنا المتعلقة بالتمويل التجاري من خلال تقديم أفضل المنتجات والحلول المصرفية لهم، حيث أن فريق البنك العربي يضم مجموعة متكاملة من المهنيين المؤهلين والخبراء المنتشرين عبر شبكتنا العالمية المكونة من أكثر من ٦٠٠ فرعاً في ٣٠ دولة من أجل تلبية مختلف المتطلبات المالية لعملائنا."

ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي قد قام بتخصيص مركز خدمة هاتفية لدعم الشركات واستقبال استفساراتهم.

بنك الأردن... دعم لحركة الاستثمار والاقتصاد الوطني

بنك الأردن من أوائل البنوك التي تأسست في الأردن عام ١٩٦٠، ومنذ ذلك التاريخ وعلى مدى ٥٢ عاماً تبنى بنك الأردن نهج التطوير والتحسين المستمر لكافة أنشطته ومجالات عمله المالية والمصرفية وواكب البنك التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية على مدى الخمسة عقود الماضية على الصعيدين المحلي والدولي، وساهم منذ تأسيسه في دعم حركة الاستثمار والتطور الاقتصادي الأردني من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية شاملة تلبي متطلبات واحتياجات العملاء والمتعاملين من مختلف فئات وشرائح الأفراد والشركات والمؤسسات، وساهم بفعالية في المشاريع التنموية الوطنية ومشاريع القطاع الخاص.

لقد حقق البنك سجلاً راسخاً وقوياً من التطورات والإنجازات على مختلف المستويات وحظي بثقة المؤسسات المصرفية والمالية والاستثمارية المحلية والعربية والعالمية، وأصبحت مجموعة بنك الأردن تضم كلاً من بنك الأردن – الأردن إضافةً إلى فروعه العاملة في فلسطين، وبنك الأردن – سورية وشركة تفوق للاستثمارات المالية بالاضافة إلى تأسيس شركة الأردن للتأجير التمويلي،وفي اطار تلبية احتياجات البنك لمتطلبات التوسع والتنوع في انشطته ومجالات عمله وتعزيز مركزه التنافسي ، فقد عمل بنك الاردن على زيادة رأسماله بمبلغ ٥٥,١ مليون دينارليصبح ١٥٥,١ مليون دينار

إن الإنجازات المتراكمة التي يحققها البنك جاءت محصلةً للفكر الإداري السليم، والنهج الاستراتيجي المتكامل، والرؤية الثاقبة التي تحاكي المستقبل بكافة أبعاده وتواكب التغيرات المتسارعة في الصناعة المصرفية، فعمل البنك على تنفيذ مجموعة من مشاريع التطوير الاستراتيجي وتعزيز بنيته التحتية الخدمية والمعلوماتية والتكنولوجية وبما يدعم تعزيز مكانته التنافسية وريادته المصرفية وتوفير أفضل الخدمات والبدائل أمام جمهور العملاء والمتعاملين وتوجيه موارد البنك وإمكاناته بما يضمن تحقيق مستويات أعلى من التقدم عاماً بعد عام، فقام البنك بتنفيذ وقيادة عدد من قروض التجمع البنكي وتوقيع عدد من الاتفاقيات مع الجهات المحلية والدولية لجعل منتجاته وخدماته أكثر ملاءمةً لاحتياجات ومتطلبات العملاء الحاليين وأكثر جاذبية لاستقطاب المزيد من العملاء والمتعاملين الجدد.

وانطلاقاً من رسالة البنك الاستراتيجية التي تقوم على تعزيز العلاقات والشراكات مع مختلف القطاعات وتقديم أفضل مستوى من الخدمة، عمل البنك على تعزيز موارده البشرية وتأهيلها بأحدث الأساليب والوسائل التكنولوجية للارتقاء بقدرات فريق العمل حيث تجاوز عدد موظفي البنك ١٧٠٠ موظف في مختلف التخصصات والخبرات، كما حرص بنك الأردن على تفعيل رسالته ودوره في خدمة المجتمع المحلي وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من برامج الرعاية والدعم لمختلف الأنشطة الاقتصادية والخيرية والعلمية والإنسانية.

منتجات وخدمات البنك:

استمر بنك الأردن في تطبيق إستراتيجيته الهادفة إلى توسيع قاعدة عملائه واستهداف فئات وشرائح جديدة، وخلال عام ٢٠١١ واصل البنك تطوير مجموعة منتجاته وخدماته بما يلبي احتياجات العملاء ويواكب التطورات والتغيرات الحاصلة في السوق المصرفية والوضع الاقتصادي المحلي والإقليمي. بالإضافة إلى تطوير وتحديث قنوات إيصال الخدمة للعملاء بهدف زيادة مستوى الخدمة المقدمة، وتعزيز رضى العملاء الأفراد والشركات والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

خدمات الأفراد:

استمر بنك الأردن في تعزيز توجهه لقطاع التجزئة وتوسيع قاعدة عملائه، حيث استمر البنك في طرح وتطوير البرامج الخاصة بقطاع الأفراد، والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء. من خلال تطوير منتجاته وخدماته وفقاً لاحتياجات العملاء الفعلية، وفي هذا السياق تم تطوير عدد من البرامج شملت: برنامج « الحل» للقروض الشخصية، حملة القروض العقارية، إطلاق برنامج

حساب توفير الأطفال «سنابل»، إطلاق منتج التأمين على حياة عملاء السلف الشخصية وعملاء البطاقات الائتمانية، إضافةً إلى إطلاق برنامج النقاط لعملاء البطاقات الائتمانية، وبرنامج الخصومات لتشجيع زيادة استخدام بطاقات الفيزا إلكترون والبطاقات الائتمانية لتسديد أثمان المشتريات، هذا بالإضافة إلى إطلاق خدمة إرسال كشوفات الحسابات والبطاقات الائتمانية وإشعارات العملاء عن طريق البريد الإلكتروني.

وفي سبيل الارتقاء بجودة الخدمة المقدمة لعملاء البنك تم خلال سنة ٢٠١١ إطلاق أعمال مركز الاتصال (Contact Center) والذي يضطلع بدور هام في التعامل مع احتياجات العملاء والإجابة على استفساراتهم وتلبية متطلباتهم وتقديم الخدمة لهم على مدار الساعة.

خدمات الشركات:

حققت مجموعة الشركات خلال سنة ٢٠١١ معدلات أداء جيدة من خلال تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية المنتجة والمشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والشركات الكبرى، مع التركيز على جودة العمليات المالية والمحافظة على نوعية المحفظة الائتمانية ضمن درجة مخاطر مقبولة خاصة في ظل التباطؤ الذي تعاني منه الأسواق المحلية والإقليمية وضعف الطلب على مجموعات السلع والخدمات وتأثر حجم العمليات والمبادلات التجارية بأثر استمرار تباطؤ حجم معدلات النمو الاقتصادي والمالي،وساهم البنك خلال سنة ٢٠١١، في تمويل عدد من القطاعات الحيوية أبرزها قطاعي الطاقة والأغذية.

خدمات التأجير التمويلي:

قام بنك الأردن خلال الربع الرابع من عام ٢٠١١ بتأسيس شركة تأجير تمويلي تابعة ومملوكة بالكامل لبنك الأردن تحمل اسم «شركة الأردن للتأجير التمويلي»، سجلت كشركة مساهمة خاصة برأسمال مقداره ١٠ مليون دينار، وذلك في إطار توجهات البنك الإستراتيجية لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء الحاليين واستهداف فئات وشرائح جديدة من العملاء ممن لا يميلون للتعامل بطرق التمويل التقليدية، والاستفادة من فرص نمو الطلب على خدمات التأجير التمويلي في السوق الأردني، وبما يسهم في تنويع استثمارات البنك ومصادر دخله. حيث باشرت الشركة عملها في نهاية كانون الأول من العام ٢٠١١. وتعمل الشركة على تقديم خدمات جديدة كخدمة التأجير التمويلي الشامل وخدمة التأجير التمويلي للعقارات للأفراد والشركات من كافة القطاعات،إضافة إلى استمرار البنك في تقديم خدمات التأجير التمويلي لعملائه لتشمل شراء الأصول من خطوط الإنتاج والشاحنات والحافلات ومختلف أنواع الأجهزة والمعدات.

شبكة الفروع ومنافذ التوزيع:

في مجال تعزيز شبكة الفروع ومنافذ التوزيع وتطوير بيئة الخدمة في الفروع بما يتوافق مع الهوية المؤسسية الموحدة للبنك وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء، وضمن تنفيذ البنك لخطة العمل الخمسية التي تشمل تحديث الفروع والتوسع بالفروع الجديدة اعتماداً على تحديد فئات وشرائح العملاء المستهدفين، فقد تم خلال عام ٢٠١١ افتتاح فروع أم العمد، المدينة الرياضية، وتاج مول في عبدون، بالاضافة إلى افتتاح فرع الهاشمي في النصف الاول من عام ٢٠١٢ ، كما تم نقل فرعي مأدبا ومرج الحمام إلى مواقع جديدة، ونقل مركز تنمية الأعمال التجارية SMEs الصويفية إلى موقعه الجديد في فرع الرونق. هذا بالإضافة إلى تأسيس مركز الخدمة الهاتفية ومركز التدريب في شارع مكة، وتحديث فروع الشميساني، أبو نصير، البيادر، وجبل الحسين.

وعلى صعيد فروع البنك في فلسطين فقد تم افتتاح فرع عرابة في محافظة جنين. وفي ضوء إعادة تنظيم أعمال البنك في فلسطين على أساس مركزية العمليات وفصلها عن خدمة العملاء والمبيعات تم تحويل مكتب قباطية إلى فرع، وإنشاء مراكز متخصصة لتقديم الخدمات لقطاعات الأعمال من شركات ومؤسسات متوسطة وصغيرة ورفدها بكوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في تلبية إحتياجات قطاعات الأعمال في كل من الخليل ورام الله وجنين.

وعلى صعيد بنك الأردن – سورية فقد تم افتتاح فروع : طرطوس، الحمدانية، حلب – العزيزية، والعباسيين، بالإضافة إلى مكتب ترانس مول في حمص ليصل عدد الفروع والمكاتب العاملة في السوق السوري إلى ١٣ فرعاً مكتباً، كما قام البنك بتأسيس مركز لتنمية الأعمال في إدارة العمليات في صحنايا في ريف دمشق ليصبح عدد مراكز تنمية الأعمال ٥ مراكز.

الأساليب التنظيمية والموارد التقنية:

انطلاقاً من إستراتيجية البنك الهادفة إلى الارتقاء بالبنية التحتية وتوفير بيئة عمليات ومنظومة إجراءات وقواعد بيانات وسياسات وأنظمة صلاحيات قادرة على مواكبة متطلبات البنك الحالية والمستقبلية، وتختصر الفترة الزمنية لتنفيذ الخدمات لإتمام المعاملات وبما يسهم في تقليل التكاليف والارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للعملاء باعتبارها الميزة التنافسية الرئيسية للبنك، فقد استمر العمل خلال سنة ٢٠١١ على انجاز مجموعة من مشاريع وبرامج العمل في مجال التنظيم والعمليات والأنظمة الآلية حيث تم استكمال إعداد الوصف الوظيفي لكافة الوظائف في البنك، وإعادة تنظيم دائرة الخدمات المصرفية للأفراد وفقاً

لمخرجات مشروع تطوير إستراتيجية قطاع التجزئة كما تم إعادة هيكلة إجراءات وصلاحيات أنظمة المشتريات وإدارة المخزون والمصروف تبعاً لإعادة هيكلة وفصل دائرة الخدمات الإدارية ودائرة الخدمات الهندسية، كما تم العمل على تطوير إجراءات العمل وفق متطلبات الجهات الرقابية، والمباشرة بتطوير العملية الائتمانية في البنك وفق أسس ومنهجية جديدة مما سيكون له اثر ايجابي في تسريع إنجاز المعاملات الائتمانية، كما تم تطبيق نظام كشف الحساب بالبريد الالكتروني (E-statement)، وتم تطبيق المواصفات الجديدة للشيكات وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الأردني. وعلى صعيد البطاقات الائتمانية فقد تمت المباشرة بالتحضير لتطبيق نظام التوافق مع معايير بطاقات الائتمان (PCI).

هذا واستمر البنك في تطوير وتحديث القاعدة التكنولوجية والتقنية وأنظمة الاتصالات في البنك، حيث تم تحديث وتأهيل شبكة الاتصالات (WAN) الخاصة بالبنك وذلك باعتماد تقنية (MPLS) وزيادة سرعة الخطوط لتتناسب والاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتم أيضا تطبيق تقنية (VOIP) لتبادل المكالمات الهاتفية بين الفروع ودوائر الإدارة العامة. كما تم التعاقد مع شركة متخصصة لتطبيق نظام الأمن والحماية (Security Monitoring and Control) وذلك لمراقبة أداء الشبكات والأنظمة آلياً، وتم الانتهاء من مشروع تغيير نظام CCTV لمشروع متكامل للمراقبة بالكاميرات. وبهدف تسهيل عملية الحصول على المعلومات بين موظفي البنك وتبادلها ورفع مستوى التواصل بينهم، تم استكمال متطلبات تطبيق نظام الإنترانت (Intranet). كما يجري العمل على تطبيق نظام جديد للموارد البشرية بالتعاون مع شركة استشارية متخصصة.

وفيما يتعلق بمشروع إعادة تنظيم فروع فلسطين فقد تم الانتهاء من تطبيق المشروع وفقاً للأسس التنظيمية المعتمدة في بنك الأردن، مما يعزز قدرة البنك التنافسية في السوق الفلسطيني، حيث تم في هذا المجال إنشاء دائرة العمليات المركزية وإعادة هيكلة الفروع بما يتناسب مع التنظيم الجديد، كما تم تطبيق نظام E – Loan، وذلك لتسهيل عملية الحصول على الموافقات الإدارية اللازمة لمعاملات تسهيلات الأفراد. إضافة لتطبيق نظام CREMS، لتسهيل عملية الحصول على الموافقات الإدارية اللازمة لعملاء الشركات والتجارية. كما تم الانتهاء من تطبيق مراكز التكلفة الخاصة بفروع فلسطين تمهيداً لتطبيق نظام الـ DWH.

وعلى صعيد أعمال بنك الأردن – سورية فقد تم إعادة هيكلة دائرة العمليات المركزية، لتضم كل من دائرة العمليات المصرفية، إدارة الائتمان، شؤون الموظفين، والعمليات المركزية المحلية، ودائرة الأنظمة وتقنية المعلومات، والدائرة المالية. كما تم تأسيس دائرة العقار والصيانة لمتابعة الفروع قيد التأسيس وإجراء أعمال الصيانة الخاصة بالبنك. كما تم تجهيز مقر رديف مؤقت لإدارة الأزمات، وإنشاء أرشيف مركزي لحفظ المعاملات الواردة من الفروع مما يسهّل عملية الرجوع إليها وحمايتها من التلف والضياع. بالإضافة إلى الانتهاء من تطبيق مراكز التكلفة الخاصة بالبنك تمهيداً لتطبيق نظام الـ DWH. كما تم الانتهاء من مشروع تعديل النظام الداخلي للبنك حسب قانون العمل السوري رقم (١٧) لعام ٢٠١٠.

وفي مجال إدارة المخاطر والامتثال في بنك الأردن، فقد استمر العمل على إعادة تقييم ملفات مخاطر العمليات لكافة وحدات البنك، ومراجعة وتصنيف قاعدة الأخطاء التشغيلية للبنك وربطها مع المخاطر ذات العلاقة. هذا بالإضافة إلى تطبيق مؤشرات رئيسية للمخاطر (KRI) آليا على نظام CARE ووضع واعتماد معدل لكل مؤشر (Threshold) وربطها على مستوى الفروع والدوائر ذات العلاقة.

وفيما يتعلق باختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing)، تم العمل على مراجعة وتعديل سيناريوهات الأوضاع الضاغطة وإجراء الاختبارات وفقاً لملف مخاطر البنك وطبيعة عمله. كما تمت مراجعة ومناقشة إجراءات عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) مع الفريق المشكل من البنك المركزي الأردني وفقاً لخطة تطبيق الدعامة الثانية لمعيار بازل II. كما تم التطبيق الفعلي للنظام الآلي لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي ذات السياق تمت مراجعة وتعديل سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال وسياسة مخاطر التشغيل بما يتوافق مع متطلبات السلطات الرقابية من ناحية وبيئة العمل من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى تطبيق نظام E – Learning لتوعية الموظفين بعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تم إعداد واعتماد وتطبيق آلية الإنذار المبكر (Whistle Blow) بحيث تتيح للموظفين الإبلاغ عن الممارسات والأنشطة غير المشروعة والتي تمثل خرقاً للقوانين أو الأنظمة أو التعليمات بما يسهم في تجنب المخاطر والحد منها. وبهدف تلبية متطلبات الجهات الرقابية ضمن الفترات الزمنية المحددة تم حصر كافة متطلبات الإفصاح وإعدادها ضمن دليل مخصص لذلك على نظام IGrafx. كما تم العمل أيضاً على تقييم ودراسة متطلبات مشروع MSS (Management Security Services)

لأمن المعلومات في البنك.

وعلى صعيد فروع فلسطين تم العمل على إعادة هيكلة وحدة المخاطر بما يتوافق مع متطلبات بازل II لتشمل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان إضافة إلى المخاطر التشغيلية. وتم إنشاء ملفات مخاطر للوحدات الجديدة في الإدارة الإقليمية. وجاري العمل على تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) تلبيةً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

وعلى صعيد بنك الأردن – سورية تم استكمال إعداد وتطوير عدد من السياسات الناظمة لأعمال بنك الأردن – سورية، حيث تم إعداد سياسة وإجراءات خاصة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع السياسة الاستثمارية، وسياسة إدارة السيولة. واستمر البنك في تطبيق مقررات لجنة بازل II حيث تم استكمال كشوفات المستحقات والإنذار المبكر، واستكمال قاعدة البيانات لتطبيق نظام تصنيف الحسابات غير العاملة. هذا وقد تم تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) بشكل دوري، واستكمال مشروع خطة استمرارية العمل.

خدمة المجتمع والبيئة:

انطلاقاً من رسالة بنك الأردن ومنظومة قيمه وإيمانه بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي، استمر البنك في تقديم الدعم والرعاية لمختلف الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية والرياضية والاجتماعية، مع التركيز على تفعيل مسؤوليته الاجتماعية من خلال بناء شراكات وعلاقات مع المؤسسات الوطنية الرائدة، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة لخدمات المسؤولية الاجتماعية التي يقدمها.

تمثلت أبرز إنجازات بنك الأردن خلال العام ٢٠١١ في استمرار مبادرته التعليمية للسنة الثالثة على التوالي من خلال اتفاقية الشراكة مع برنامج «حكايات سمسم» الذي يقوم على نشر رسائل تربوية للأطفال، كما استمر البنك بتقديم الدعم لمتحف الأطفال الأردني للسنة الثالثة على التوالي، وذلك من خلال تقديم الدعم المادي لمبادرة الأيام المفتوحة (رابع جمعة من كل شهر) ولمدة عام وتقديم الهدايا للأطفال خلال هذه الأيام. كما قدم البنك دعمه لمدرسة الأرقم ابن أبي الأرقم ضمن مبادرة «مدرستي»، حيث قام البنك بأعمال صيانة لمختلف المرافق الحيوية للمدرسة ورعاية احتفال تكريم الطلبة المتميزين.

واستمراراً لدور البنك في دعم الأنشطة الخيرية، شارك البنك في حملة «البر والإحسان» بالتعاون مع الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وذلك بهدف دعم المشروعات التنموية للأسر المستفيدة في عدد من محافظات المملكة. كما قام البنك بتقديم الدعم لجمعية قرى الأطفال الأردنية (SOS) من خلال تبني إحدى بيوت القرية لمدة عام والقيام بدفع جميع تكاليف المنزل، بالإضافة إلى إقامة أنشطة شهرية منها الاحتفال بعيد الأم ويوم البيئة العالمي، وعرض لحكايات سمسم التعليمي. وضمن هذا السياق فقد واصل البنك تقديم الدعم والتبرع لعدد من المؤسسات والجمعيات يُذكر منها: مؤسسة الملك حسين، النادي الارثودكسي، وجمعية العناية بالشلل الدماغي.

وبهدف دعم قطاع الشباب وتعزيز طاقاتهم وقدراتهم، فقد واصل البنك دعمه للأنشطة الرياضية من خلال الرعاية الذهبية لسباق التراماراثون البحر الميت والذي عاد ريعه لجمعية العناية بمرضى الدماغ والأعصاب، و إلى دعم المنتخب الوطني لكرة القدم ، بالإضافة إلى دعم مبادرة هدفنا المستقبل والتي تزامنت مع الاحتفال بيوم اللاجئ العالمي .

هذا وقد بلغ إجمالي مساهمات البنك في خدمة المجتمع المحلي خلال العام ٢٠١١ حوالي ٣٩٢,١ ألف دينار.

البنك الإسلامي الأردني .....
رائد العمل المصرفي الإسلامي في الأردن

تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة أردنية بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ وباشر الفرع الأول العمل في ١٩٧٩/٩/٢٢م لتقديم الأعمال المصرفية والتمويلية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقد لاقت فكرة تأسيس البنك الإسلامي الأردني ترحيباً كبيراً من المواطنين التواقين لوجود مصارف إسلامية تراعي تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في معاملاتها وأصبح عدد فروع ومكاتب البنك ٧٦ فرعاً ومكتباً .وبدأ البنك العمل برأسمال أربعة ملايين دينار ويبلغ رأسمال البنك حالياً ١٢٥ مليون دينار وذلك بعد استكمال البنك لكافة إجراءات إدراج أسهم زيادة رأس المال بواقع ٢٥ مليون دينار /سهم وتوزيعها كأسهم مجانية على المساهمين كل بنسبة مساهمته في رأس مال البنك وذلك في نهاية يوم ٢٠١٢/٦/١٩ .

وتخضع معاملات وعقود البنك للرقابة الشرعية من قبل هيئة مؤلفة من أربعة من علماء الشريعة المتخصصين كما يخضع البنك لرقابة البنك المركزي،ويعمل البنك على تعميق وتطوير مبادئ الحوكمة المؤسسية وتطوير إدارة المخاطر والاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II وبازل III .

وقد حقق البنك الإسلامي الأردني "بحمد الله" حضوراً مميزاً عبر مسيرته لثلاثة وثلاثين عاماً في القطاع المصرفي الأردني بحصوله على العديد من التصنيفات الائتمانية والجوائز العالمية وتحقيقه نمواً واضحاً في معظم مؤشراته الماليه ليعزز موقعه في القطاع المصرفي الأردني على الرغم من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني مما تشهده المناطق المحيطة من أزمات سياسية واقتصادية وقد أثبتت إستراتيجية البنك في التعامل مع الأدوات المالية المختلفة نجاحها وقدرتها على تخطي المعوقات المختلفة و مواكبة التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية الإسلامية وبما يتفق والضوابط الشرعية .

فقد ثبتت مؤسسة Standard &Poor›s تصنيف البنك ، حيث حصل على تصنيف ائتماني للالتزامات طويلة الأجل BB و B للالتزامات قصيرة الأجل مع توقع مستقبلي سلبي.و ثبتت مؤسسة Capital Intelligence تصنيف البنك (BBB-)مع توقع مستقبلي مستقر كما ثبتت مؤسسة Fitch rating تصنيف البنك (BB-) مع توقع مستقبلي مستقر.

وحصل البنك أيضا على عدد من الجوائز العالمية خلال عام ٢٠١١وهي جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة على مستوى العالم للعام الثالث على التوالي ، وأفضل مجموعة مصرفية في الأردن للعام الثاني على التوالي من مجلة (World Finance) ، والمتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية، والتي تصدر من لندن.و جائزة أفضل بنك إسلامي لخدمات التجزئة على مستوى العالم للعام الثاني على التوالي، وجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن للعام الثالث على التوالي من مجلة (Global Finance) ، المتخصصة في مجال البنوك والمؤسسات المالية المصرفية (ومقرها نيويورك) ، لمساهمته في نمو التمويل الإسلامي وتلبية حاجات العملاء ، وتقديم منتجات متوافقة مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية والحرص على استمرار النمو في المستقبل، مما جعله في مصاف البنوك الإسلامية القيادية.

كما يقدم البنك خدماته بوسائل تكنولوجية حديثة ابتداءً من خدمة الصراف الآلي والبطاقات المصرفية كبطاقات الفيزا العالمية، وفيزا إلكترون وبطاقات الماستر كارد ، ويشترك البنك في الشبكة الأردنية لأجهزة الصراف الآلي (JONET) واستخدام أنظمة الاتصال الحديثة في مجال الاعتمادات والحوالات مثل نظام (SWIFT)ونظام الحوالات السريعة (Union Western) ، كما يقدم البنك خدماته للعملاء بواسطة (I banking-) ويقدم خدمة الرسائل القصيرة (sms) وكان البنك أول بنك في الأردن يصدر بطاقة فيزا كارد ذكية (card smart) تطبع (In house) كما أنه أول مصرف في الأردن يقدم خدمة (vbv) التسوق الآمن عبر الانترنت.

نتائج البنك المالية حتى ٢٠١٢/٣/٣١

حقق البنك الإسلامي الأردني خلال الربع الأول من العام الحالي أرباحا صافية بعد الضريبة بلغت ٧,٢ مليون دينار وبنسبة نمو بلغت حوالي١٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي .

و بلغت موجودات البنك مضافاً إليها الحسابات المدارة (حسابات الاستثمار المخصص وسندات المقارضة وحسابات الاستثمار بالوكالة) حوالي ٣,٢٢ مليار دينار مقابل ٣,١٥ مليار دينار في

نهاية عام ٢٠١١.

وبلغت التسهيلات الممنوحة للعملاء (بدون التسهيلات والحسابات المدارة) خلال الربع الأول من العام الحالي حوالي١,٨٥ مليار دينار مقابل ١,٥٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١١ بنسبة نمو ١٩٪ .

وبلغت ودائع العملاء (بما فيها الحسابات المدارة) في نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي ٢,٩٢مليار دينار مقابل٢,٨٦مليار دينار كما في ٢٠١١/١٢/٣١.

كما بلغت حقوق الملكية في نهاية الربع الأول من العام الحالي حوالي ٢١٤ مليون دينار مقابل ٢٠٧مليون دينار في نهاية عام ٢٠١١ .

نتائج البنك المالية عام ٢٠١١

لقد حقق البنك الإسلامي الأردني في نهاية عام ٢٠١١ أرباحا قبل الضريبة بلغت حوالي ٣٩,٧ مليون دينار وبمعدل عائد على متوسط حقوق المساهمين بلغ حوالي ٢٠٪ ، وبعد الضريبة بلغت الأرباح حوالي ٢٨,٣مليون دينار وبمعدل عائد على حقوق المساهمين حوالي ١٤,٢٪ وبلغت أرباح الاستثمار المشترك حوالي ١١٠ مليون دينار وبلغت النسبة العامة لتوزيع الأرباح على الحسابات بالدينار ٣,٣٥٪ وبالعملات الأجنبية ٠,٦٩٪ .

وارتفعت حقوق المساهمين لتصل الى حوالي ٢٠٧ مليون دينار مقابل١٩٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٠ بنسبة نمو بلغت ٦,٧٪ وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٢٤,٤٨٪ حسب معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الصادرة عن البنك المركزي الأردني استناداً للمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) مقابل حوالي ٢١,٥٧٪ في نهاية عام ٢٠١٠ .

وأضاف شحادة أن أرقام ميزانية البنك السنوية كما هي في ٢٠١١/١٢/٣١ أظهرت بفضل الله سبحانه وتعالى تحقيق نمو في معظم المؤشرات المالية فقد استطاع مصرفنا المحافظة على زيادة حصته من السوق المصرفي الأردني ، فقد بلغ إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٢,٨٥٨مليار دينار موزعه على٨٢٨,٥ألف حساب، مقابل حوالي ٢,٥٩٣ مليار دينار في عام ٢٠١٠ موزعه على ٨٠٤,٥ ألف حساب عامل بنسبة نمو بلغت ١٠,٢ ٪ ليبلغ مجموع أرصدة الأوعية الادخارية للبنك من إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الأردن حوالي ١١,٦٪

و بلغت نسبة النمو في مجموع ودائع العملاء في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ١٢,٤٪ لتصل إلى حوالي ٢,٦٣٥مليار دينار مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٠ والبالغة ٢,٣٤٤مليار دينار بزيادة بلغت ٢٩١ مليون دينار .

وبلغت نسبة النمو في التمويل والاستثمار بنهاية عام ٢٠١١ حوالي ٦٪ بزيادة بلغت حوالي ٨٧مليون دينار لتصل الى حوالي ١,٥٥٠مليار دينار مقابل ١,٤٦٣مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ .

و بلغ إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار في نهاية عام ٢٠١١شاملاً استثمارات سندات المقارضة والاستثمارات المقيدة والاستثمار بالوكالة حوالي ١,٧٧٩ مليار دينار موزع على ١٤٧,٩ألف معاملة مقابل حوالي ١,٦٩٦مليار دينار في نهاية ٢٠١٠موزع على ١٤٥,٢ألف معاملة ليصل مجموع أرصدة التمويل والاستثمار للبنك من التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك العاملة في الأردن ما نسبته حوالي ١١,٢٪ .

و بلغت الأموال التي يديرها البنك في الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة والاستثمار بالوكالة حوالي ٢٥٢ مليون دينار.

وشملت عمليات التمويل التي نفذها البنك في السوق المحلية خلال عام ٢٠١١، مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، واستفاد من هذه التمويلات عدد من المرافق الصحية (مستشفيات وعيادات وشركات أدوية) وعدد من المرافق التعليمية (جامعات ومدارس ومعاهد تعليمية)، والعديد من المشاريع الصناعية والعقارية ووسائل خدمات النقل بالإضافة الى التمويلات التي قدمها البنك الى القطاع التجاري.

و بلغ مجموع الموجودات في نهاية عام ٢٠١١ حوالي ٢,٨٩٨ مليار دينار مقارنة مع ٢,٦٠٤ مليار دينار بنهاية عام ٢٠١٠و بزيادة بلغت حوالي ٢٩٤ مليون دينار و بنمو مقداره ١١,٣ ٪ .

أما المجموع العام لميزانية البنك شاملاً الحسابات المدارة (حسابات الاستثمارات المقيدة وسندات المقارضة وحسابات الاستثمار بالوكالة) في نهاية عام ٢٠١١ بلغت حوالي ٣,١٥٠ مليار دينار مقارنة مع ٢,٨٨١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٠ وبنسبة نمو مقداره٩,٣ ٪وبذلك يبلغ مجموع موجودات البنك إلى مجموع موجودات البنوك العاملة داخل الأردن ما نسبته٨,٤٪.

وكما ورد في تقرير مجلس الإدارة انه مع نهاية عام ٢٠١١ كان العدد القائم للمستفيدين من تمويلات البنك لتغطية حاجات الأفراد من مساكن وأراضي ومواد بناء ووسائل نقل ومركبات إنشائية وأثاث حوالي ١٢٠ألف مستفيد وبلغ رصيد التمويل القائم حوالي ٧٦٧,٧ مليون دينار.

شبكة التفرع

كما يحرص البنك على إيصال خدماته المميزة إلى مختلف التجمعات السكنية والاقتصادية بيسر وسهولة فقد وصلت شبكة فروع البنك حتى نهاية حزيران ٢٠١٢ إلى ٦٤ فرعاً و١٣ مكتباً مصرفياً تغطي جميع مناطق المملكة وذلك بافتتاح فروع ومكاتب

جديدة او تحويل مكاتب الى فروع وسيتم خلال شهر تموز ٢٠١٢ افتتاح مكتبين مصرفيين جديدين في المنطقة الحرة / الزرقاء ولواء الشوبك / معان وذلك استكمالاً لخطة شبكة تفرع البنك للعام ٢٠١٢ .

المسؤولية الاجتماعية

بلغت القيمة الإجمالية للقروض الحسنة المنوحة خلال عام ٢٠١١ حوالي٢٣,٤ مليون دينار استفاد منها حوالي٢٧ألف مواطن مقابل ٢١,٦ مليون دينار عام٢٠١٠استفاد منها ٢٨ ألف مواطن أما إجمالي القروض الحسنة المقدمة للشبان المقبلين على الزواج بالتعاون مع جمعية العفاف الخيرية فقد بلغت ٢٣٥ ألف دينار في عام ٢٠١١ استفاد منها ٣٤٠ شاباً

كما بلغ إجمالي القروض الحسنة المقدمة منذ تأسيس البنك وحتى نهاية عام ٢٠١١ حوالي ١٥٤,٤ مليون دينار استفاد منها حوالي ٢٩٣ ألف مواطن .

كما استمر البنك في رعاية صندوق التأمين التبادلي لمديني البنك الذي تم إنشاؤه في عام ١٩٩٤ وتم من خلاله في العام ٢٠١١ التعويض على ١٦٩ حالة وبلغت التعويضات المدفوعة عنها حوالي ٦٣٧ألف دينار وبلغ رصيده في نهاية العام ٣١,٩ مليون دينار،وعدد المشتركين فيه حوالي ١١٤ ألف مشترك، وبلغ مجموع أرصدة مديونيتهم حوالي ٤٨٢ مليون دينار

ووسع البنك مظلة المؤمن عليهم اعتباراً من ٢٠١٠/١/١ لتصبح شاملة لكل من تبلغ مديونيته ٥٠ ألف دينار فأقل بدلاً من ٤٠ ألف دينار وسبق للبنك ان وسع مظلة المؤمن لهم في ٢٠٠٧/٨/١.

واعتباراً من ٢٠١٢/١/١ سيطبق هذا التأمين على من تبلغ مديونيته ٧٥ ألف دينار فأقل.

وتركز برامج واستثمارات البنك على المساهمة في إيجاد فرص عمل مثل برنامج تمويل الحرفيين وأصحاب المهن المطبق في البنك قد بلغ إجمالي التمويل المقدم لها حوالي٢,٢مليون دينار إضافة إلى ما يقدمه البنك من تمويل لهذه الفئة من المواطنين بأسلوب المرابحة.

و انطلاقا من مبادرة جلالة الملك عبدالله الثاني «سكن كريم لعيش كريم» و التي تهدف إلى توفير السكن الملائم لفئات الدخل المحدود من القطاعين العام والخاص، وأصحاب الأعمال الحرة من الفئات المستهدفة، وتدعيماً لرسالة مصرفنا الاجتماعية وتسهيلاً لحصول المواطنين المؤهلين على التمويل اللازم لامتلاك شقة، فقد تم تخصيص مبلغ ١٨ مليون دينارا لهذه الغاية بعائد سنوي ٥٪. ومنذ عام ٢٠١٠ بلغ عدد التمويلات الممنوحة لشراء شقق بأسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك والمرابحة ٦٨٣ تمويلاً وبلغ إجمالي التمويل المقدم لها حوالي ١٧,٧ مليون دينار حتى نهاية عام ٢٠١١ .

كما استمر البنك في الاستثمار برؤوس أموال الشركات الوطنية التي لا يكون نشاطها الرئيس مخالفاً لأحكام الشريعة وتنتج سلعاً وخدمات ذات نفع عام للمجتمع والاقتصاد الوطني حيث بلغ عدد الشركات التي تم الاستثمار في رؤوس أموالها من أموال الاستثمار المشترك والمحافظ الاستثمارية وأموال البنك الذاتية ٤٢ شركة وحجم الاستثمار بلغ حوالي١٣١,١ مليون دينار .

التقنيات المصرفية

أما في مجال التقنيات المصرفية فقد أنجزالبنك مزيداً من عمليات التطوير والتحديث من خلال تطبيق النظام البنكي الجديد (ICBS) في مزيد من الفروع والمكاتب بشكل موازٍ للنظام البنكي المعمول به في البنك كما تم تركيب وتشغيل اجهزة صرف آلي جديد و أصبحت شبكة البنك من أجهزة الصرف الآلي حتى نهاية حزيران تتشكل من ١١٤ جهازاً ترتبط جميعها مع حسابات العملاء، ومع الشبكة الأردنية المشتركه لأجهزة الصرف الآلية في المملكة (JONET)، والتي تتشكل من حوالي ١٢٠٠جهازاً للصرف الآلي، ومن خلالها مع شبكة فيزا انترناشونال خارج الاردن.كما تم التوسع في خدمة (SMS) والخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت (I-Banking)، والقيام بعمليات تطوير وتحديث على أنظمة وشبكات وأجهزة التقنيات المصرفية المختلفة وأتمتة وتحديث لعملية توثيق السياسات والإجراءات.

الخطة المستقبلية

اما الخطة المستقبلية للبنك لعام ٢٠١٢ فتتضمن استكمال تطبيق النظام البنكي الجديد في جميع فروع ومكاتب البنك، وإدخال خدمات مصرفية الكترونية جديدة.و التوسع في منح تمويل الأفراد سواء بالمرابحة أو بالإجارة المنتهية بالتمليك ،والتوسع في منح تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs).إضافة إلى طرح منتجات تمويلية جديدة تلبي رغبات واحتياجات السوق المصرفي، وذلك بعد اخذ الموافقة الشرعية عليها.وتتضمن خطة التفرع افتتاح فروع ومكاتب جديدة وتحويل مكتب الحصن/اربد إلى فرع و تركيب وتشغيل أجهزة جديدة للصرف الآلي واستبدال القديم منها، مع تطوير وتحسين نظام إدارة تشغيلها إضافة إلى تشغيل خدمات مركز اتصال المتعاملين و استفادة متعاملي مصرفنا من الخدمات والمنتجات المقدمة من بنوك مجموعة البركة المصرفية، وكذلك استفادة متعاملي بنوك المجموعة من الخدمات والمنتجات المقدمة من مصرفنا، وذلك بالتنسيق والتعاون مع إدارة مجموعة البركة المصرفية (ABG) وتعزيز مبادىء الحوكمة المؤسسية مع الاستمرار في تطبيق متطلبات بازل II وبازل III.

بنك الاسكان...

بنك الإسكان يُطلق "برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية" "بدون فائدة وبالسعر النقدي"

أطلق بنك الإسكان منتج " برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية " بحضور السيد حيدر مراد والسيد نائل الكباريتي رئيس غرفة تجارة الأردن بالإضافة إلى عدد من ممثلي شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص في قاعة قصر المؤتمرات في فندق ميريديان / عمان .

وأشاد السيد حيدر مراد بدور بنك الإسكان بالتعامل مع الأوضاع الاقتصادية الحالية وطرح منتجات مصرفية تناسب مختلف شرائح المجتمع ، ومن جانبه أكد السيد نائل الكبارتي رئيس غرفة تجارة الأردن على أهمية اطلاق منتجات مصرفية تراعي احتياجات ذوي الدخل المحدود وتساهم في دفع عجلة الاقتصاد في السوق المحلية .

ويندرج منتج « برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية «ضمن استراتيجة عمل البنك الرّامية إلى تقديم المزيد من المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة لعملائه ، خاصة بأنه موّجه لقطاع الموظفين العاملين في القطاعين العام الخاص ، وللمتقاعدين المدنيين والعسكريين .

وتقوم فكرة البرنامج على أساس «توفير التمّويل المناسب بدون فائدة وبالسعر النقدي / سعر ال Cash " لشراء وتجديد السلع المنزلية والأجهزة الكهربائية . وقد تم التّرتيب عند إطلاق هذا البرنامج مع نخبة من الشركات والمؤسّسات التي تمتلك أفضل الوكالات والماركات التّجارية لمختلف أنواع هذه السلع من أدوات كهربائية ومنزلية ، بما يقدم للمستهلكين من جميع الشرائح الاقتصادية والاجتماعية ، أفضل عروض الشراء بأسعار منافسة وبمواصفات مميزة وبما يؤمل معه تلبية احتياجاتهم ورغباتهم .

هذا ويوفّر « برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية « امتيازات وشروط تمويلية ميسّرة ، تتمثّل بتمويل يصل لغاية خمسة ألاف دينار، ولفترة سداد تصل لغاية ٥ سنوات ، على أساس السعر النقدي / سعر ال Cash بدون فوائد وبدون كفيل ، إضافة إلى تأمين مجّاني على حياة المقترض بمبلغ التمويل .

ويأتي إطلاق هذا البرنامج « برنامج تقسيط المشتريات الشخصية والمنزلية « تعزيزاً لدور البنك بالاضطلاع بمسؤوليته الاجتماعية من حيث تخفيض كلفة الشراء وأعباء الاقتراض المترتّبة على العملاء وبنفس الوقت خدمة الاقتصاد الوطني .

في إطار خطة التفرع الداخلي بنك الإسكان يفتتح مكتب شويخ مول / العقبة

افتتح عمر ملحس مدير عام بنك الإسكان مكتب شويخ مول / العقبة ، وذلك ضمن استراتيجية التفرع الداخلي التي يعتمدها بنك الإسكان للوصول إلى العملاء في مختلف مواقعهم ، وسعياً من

البنك لتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات المصرفية لعملائه القائمين والمحتملين في هذه المنطقة الحيوية ، واستكشاف فرص النمو والتوسّع من خلال افتتاح فروع جديدة في المناطق الحيوية و التجارية .

وتأكيداً على حرص إدارة البنك على أن تكون فروع ومكاتب البنك مزودة بأحدث الديكورات والتجهيزات المكتبية والأنظمة التقنية ، وبما يعكس سياسات واجراءات البنك في سهولة تقديم الخدمات وراحة العملاء ، بالإضافة إلى تميزها بتصاميم عصرية ولمسة جمالية ، وتأمل إدارة البنك أن يكون في ذلك ما يعزّز تواجد البنك محلياً ويعمق دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا العزيز ،لتكون شبكة الفروع المنتشرة في أرجاء المملكة نقطة جذب اضافية في استقطاب المزيد من العملاء المستهدفين ، لا سيما وان المكتب الجديد في العقبة سيكون مفتوحا كل أيام الاسبوع لخدمة عملاء البنك القاطنين في العقبة وزائرينها.

وما يجدر ذكره في هذا المجال أن هذه الخطوة تأتي انسجاماً مع استراتيجية البنك ، التي تستهدف الوصول إلى العملاء أينما وجدوا وتقديم مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية لهم بكفاءة عالية ، وبما يلبي احتياجاتهم ويتجاوز توقعاتهم ، علاوةً على تعزيز دور البنك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السوق المحلي الأردني ، حيث يمتلك البنك أكبرعدد من الفروع داخل المملكة وتبلغ (١١٥) فرعاً بالإضافة إلى أكبر شبكة من أجهزة الصراف الآلي (ATM) وتبلغ (١٩٨)جهاز.

ويأتي افتتاح مكتب الشويخ مول بالإضافة إلى وجود فرع للبنك في العقبة لما لها من مكانة متميزة على خارطة الأردن السياحية فضلاً عن اهميتها الإقتصادية .

وبهذا يصبح عدد الفروع التي تم افتتاحها لهذا العام ثلاثة ، بعد افتتاح فرع بوابة السلط وفرع تاج مول .

بمشاركة عدد كبير من الشركات
بنك الإسكان يرعى ملتقى الصناعات الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

رعى بنك الإسكان ملتقى الصناعات الوطنية الذي أقيم بحضور رئيس الوزراء فايز الطراونة وبمشاركة غرفة صناعة عمان ، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الإقتصادية (جدكو) والصندوق الوطني لدعم المؤسسات (نافس) ، حيث يمثل المعرض حدثا تجاريا متاحاً للزوار من التجار ورجال الأعمال بهدف الترويج للمنتج المحلي.

وتأتي رعاية بنك الإسكان لهذا الملتقى تجسيدا لدور البنك وإدراكاً منه لأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاقتصادي كرافعة تنموية وطنية ، حيث شهد الملتقى عرض فرص أعمال جديدة للموردين والمشترين، متيحاً المجال أمام المصنع المحلي وأصحاب المشاريع للالتقاء مباشرة مع مدراء المشتريات، ورؤساء دوائر العقود من القطاع الخاص والعام، بُغية تطوير علاقات عمل مستدامة ، بهدف التعريف بمنتجات الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لدى أصحاب القرار من القطاع العام و كبار الموردين والموزعين المحليين ومدراء الاسواق التجارية والمولات الكبرى.

وخدمة لهذا القطاع الحيوي الهام، قام بنك الإسكان باستحداث دوائر متخصصة بالأعمال الصغيرة والمتوسطة وزودّها بالكفاءات والمهارات الفنية اللازمة وقدّم مجموعة من الخدمات والحلول المالية والمصرفية الشاملة وأعتمد مجموعة من السياسات المصرفية المرنة التي تستجيب لاحتياجات ومتطلبات هذه الشريحة الهامة بما يمكّنها من إستثمار الفرص وتحقيق النمو المستدام.

ومؤخّراً عمل البنك على تطوير منتج تمويلي خاص للأعمال الصغيرة يعتمد على جدوى ونجاح المشروع وتدفقاته النقدية، بحيث يوفّر للعميل حسب مجاله ضمن القطاعات الإقتصادية المختلفة خيارات تمويلية واسعة ومتعددة حيث لا يشترط هذا البرنامج وجود ضمانات ويمكن لصاحب المشروع من خلاله أن يحصل على تمويل يصل إلى ٧٠ ألف دينار ضمن فترة سداد تصل إلى ٥ سنوات وفترة سماح لمدة سنة ويتضمن التأمين على الحياة مجاناً، بالإضافة إلى التأمين على المشروع ذاته ضد أخطار الحريق والسرقة، وقد سجّل هذا المنتج نجاحاً لافتاً، حيث بلغ مجموع القروض الممنوحة ٧ مليون دينار في حين شكلت محفظة القروض الصغيرة لوحدها ١٣٪ من حجم محفظة البنك الكلية.

وتتركز جهود البنك التسويقية للتوسع وتقديم المزيد من الخدمات التمويلية الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائم منها الجديد وتلبية حاجاتها وتمكينها من تطوير أداءها وإنتاجيتها وتسويق منتجاتها داخلياً وخارجياً.

وجاءت مشاركة البنك في الملتقى ضمن إطار مسؤوليته الاجتماعية، لما لهذا المعرض من أهمية في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص وتحفيزه على النمو وزيادة القدرة التنافسية والترويج للمنتجات المحلية ، وانطلاقاً من سعي البنك الدائم والمتواصل لتعزيز علاقات التّعاون مع مختلف القطاعات الإقتصادية والتّجارية في المملكة، والحفاظ على العلاقات مع كبار رجال الأعمال، لما لهم من دور فعّال في دعم الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى مستويات أعلى .

إدارة السير تكرم بنك الإسكان لرعايته افتتاح دورة كيفية التعامل مع المكفوفين

كرمت مديرية الأمن العام / إدارة السير المركزية بنك الإسكان في حفل افتتاح الدورة العربية الثالثة في كيفية التعامل مع المكفوفين للعاملين في مجال السلامة المرورية ، الذي أقيم برعاية مساعد مدير الأمن العام للسير مندوباً عن مدير الأمن العام وبالتعاون مع الملتقى الثقافي للمكفوفين ، وجاء التكريم تقديراً لدور البنك في دعم حملات السلامة المرورية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة التي تحقق لهم العدل والمساواة وتحرص على صون كرامتهم .

وتأتي مبادرة بنك الإسكان بدعم الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها إدارة السير، تأكيداًعلى تحمّل البنك لمسؤولياته المجتمعية ، تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة وفي مقدمتهم (المكفوفين) الذين هم جزء من أبناء المجتمع ولهم حق المساعدة بالوقوف الى جانبهم ، ومراعاة ظروفهم وتذليل الصعوبات أمامهم، بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على أمنهم المروري من خلال الاستخدام الآمن للطرقات ووقايتهم من الحوادث ، وتأكيداً للتعاون المستمر مع إدارة السير / مديرية الأمن العام لما يحقق الأمن والسلامة والمرورية للمواطنين .

من جهته أكد رئيس قسم العلاقات العامة في إدارة السير المركزية المقدم معن الخصاونة أن الإدارة وبالتعاون مع القطاع الخاص استطاعت أن تحقق الكثير من الانجازات في هذا المجال، واغتنم المقدم الخصاونة هذه المناسبة لنقل شكر وتقدير إدارة السير المركزية « لبنك الإسكان » على مشاركاته ومساهماته ودعمه المستمر والمتواصل لمختلف أنشطة إدارة السير بما يخدم أبناء مجتمعنا العزيز بكافة شرائحه ويعزز الثقافة المرورية لديهم .

وفي نهاية الحفل سلّم العميد حسن مهيدات / مساعد مدير الأمن العام للسير / مندوب مدير الأمن العام ، الدرع التكريمي لمدير عام بنك الإسكان تقديراً لجهود البنك المميزة في هذا المجال .

بنك الإسكان يكرم قدامى الموظفين وخريجي الجامعات والمعاهد

كرّم الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان مجموعة جديدة من الموظفين العاملين في البنك ، ممن أمضوا خمسة عشر عاماً بالخدمة في مختلف مراكز العمل (إدارة وفروع) ، بالإضافة إلى تكريم عدد من الموظفين ممن حصلوا على مؤهلات علمية وشهادات مهنية ودراسات عليا جديدة.

وبهذه المناسبة قال الدكتور مارتو ، أنّ هذا التكريم يأتي تقديراً من إدارة البنك " لمدة الخدمة في البنك " بما تعنيه مدة الخدمة من معاني الولاء والانتماء للمؤسسة ، إضافة إلى ما يحمله هذا التكريم من معاني في تقدير التعلّيم والتدريب وأثرهما على تحسين مستوى أداءً الموظف والارتقاء بأداء المؤسّسة .

كما اغتنم الدكتور مارتو هذه الفرصة للتنويه بالانجازات التي حقّقها البنك في العام ٢٠١١ ، حيث انعكست هذه النتائج على الموظفين بعدد من المزايا والمكافآت الوظيفية ، التي استندت أسس اعتمادها على مستويات الأداء للأشخاص ولمراكز العمل، ونوّه بالاعتزاز إلى الموقع المتقدم الذي يحتله البنك في السوق المصرفي المحلي والإقليمي ، وتمنّى نتائج أفضل خلال هذا العام ٢٠١٢ ، من خلال تكاتف الجهود وتوجيهها في خدمة المؤسسة ، وصولاً إلى تقديم الخدمات التي يحتاجها العملاء بمستوى أداء مميز .

وفي نهاية حديثه وجّه الدكتور مارتو الشّكر للجميع على جهودهم التي أسهمت بالوصول إلى النتائج التي تحقّقت لدى البنك ، وبارك للمحتفى بهم "بهذه المناسبة" وهنأ خريجي الجامعات بالدرجات العلمية التي حصلوا عليها ، وفي ختام الحفل سلّم الدكتورميشيل مارتو الهدايا التّقديريّة على مستحقيها .